مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤٥٧

الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	سلوفاكيا	السيد ماتولي
	الصين	السيد لي جونوا
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

06-38409 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، تيمور – ليشتي، جمهورية كوريا، سنغافورة، الفلبين، فيجي، ماليزيا، النمسا، ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيوتيرس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مارتن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ مصورة من رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه من الأمين العام تحيل فيها رسالة من الرئيس، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني لتيمور – ليشتي، ستصدر بصفتها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2006/383.

وأرحب بوجود الأمين العام وأدعوه إلى تناول الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشعر بقلق عميق حيال تطور الأوضاع في تيمور – ليشتي منذ أحداث ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل. وأعمال العنف والقلاقل التي شهدتها تيمور – ليشتي في الأسابيع الماضية مؤلمة خصوصا لأن تيمور – ليشتي، من جوانب عديدة، وليدة المجتمع الدولي.

ومن خلال أربع بعثات متعاقبة – بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة دعم الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي – مارست الأمم المتحدة دورا رئيسيا في إرساء أسس المؤسسات والعمليات الديمقراطية في تيمور الشرقية.

واليوم، أضحت تلك المؤسسات والعمليات مكشوفة. فأحداث الأسابيع الماضية المحزنة لا تبين أوجه القصور من جانب القيادة التيمورية فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي في عدم تعزيز عملية بناء دولة تيمور – ليشتي بما فيه الكفاية. ولقد تعلمنا، بثمن مؤلم دفعته تيمور – ليشتي، أن بناء المؤسسات على أساس المبادئ الأساسية

للديمقراطية وسيادة القانون ليست عملية بسيطة يمكن استكمالها في غضون سنوات قليلة قصار.

ومن الجلي، أن هناك عملا هائلا يتعين القيام به، من جانب حكومة تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي، ولكن، وكما ذكرت لأبناء الشعب التيموري في رسالة وجهتها إليهم من خلال شريط فيديو بتاريخ ١ حزيران/يونيه، فإن الأمم المتحدة لن تتخلى عنه في أوقات الشدة هذه. ولذا، أناشد مجلس الأمن أن يبقى متحدا في دعم عودة تيمور - ليشتي إلى الأوضاع الطبيعية كيما يستأنف مواطنوها عملهم في بناء أمة تنعم بالسلام والرخاء.

وفي ذلك السياق، أوفدت في الشهر الماضي مبعوثي الخاص، إيان مارتن، في مهمة قصيرة للاطلاع على الحالة في الميدان. ومنذ أن عودته يوم الجمعة، استفدت كثيرا من تقييمه، الذي سيتشاطره مع المجلس اليوم. وتقريره لا يوضح التحديات الأمنية المباشرة التي تواجه تيمور - ليشتي فحسب ولكن أيضا الحالة السياسية المعقدة هناك والمشاكل الأخرى التي يواجهها ذلك البلد.

ختاما، أود أن أذكر أنني تلقيت في ٨ حزيران/يونيه رسالة من الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون، خوسيه راموس - هورتا، باسم الحكومة، تدعو الأمم المتحدة إلى إنشاء بعثة مستقلة خاصة للتحقيق وذلك ”لاستعراض الحوادث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو، والأحداث الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل التي أسهمت في نشوب الأزمة“.

واستجابة لذلك الطلب، أطلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان الأخذ بزمام المبادرة في إنشاء هذه البعثة، وسأبقي المجلس على علم بالتقدم الذي يحرزه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، وأعطيه الكلمة.

السيد مارتن (تكلم بالانكليزية): كما يعلم أعضاء المجلس وكما رحبوا بذلك، أوفدني الأمين العام إلى تيمور - ليشتي لتقييم الحالة هناك بصورة مباشرة، من خلال العمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والقيادة التيمورية. وكنت في البلد في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه، وأجريت خلالها مناقشات واسعة عبر ألوان الطيف السياسي. وشملت تلك المناقشات حوارات طويلة وصريحة مع الرئيس زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ماري الكاتيري ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، الذي كان يتولى أيضا وزارة الدفاع خلال زيارتي. وتحدثت أيضا إلى وزراء آخرين، ومع قائد قوة الدفاع، وأعضاء رئيسيين من أحزاب المعارضة، وأسقف ديلي، وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدبلوماسي. وسافرت إلى المقاطعات الغربية للاجتماع بالقادة والمؤيدين للجنود المحتجين الذين فُصلوا أو وضعوا أنفسهم خارج قيادة الجيش.

لقد ظل المجلس يتلقى بانتظام إحاطات إعلامية بشأن الأزمة المتطورة، ولن أعيد الكلام عن الاتجاه المأساوي الذي اتخذته الأحداث أو نتائجه الإنسانية الخطيرة. وأعتقد أن أكثر ما يريد المجلس أن يعلمه هو مدى النجاح الذي تعالج به الأزمة الآن؛ وما هي الأسباب الأساسية، التي تتطلب الاهتمام الطويل الأجل من القيادة السياسية والدعم من المجتمع الدولي؛ وما هي توقعات الأمم المتحدة هناك الآن.

أثناء زيارتي لديلي، اتفقت أكبر هيئتين دستوريتين تقدمان المشورة إلى الرئيس، مجلس الدولة والمجلس الأعلى للدفاع والأمن، على إطار وخطة عمل تعالج من خلالهما القيادة السياسية الأزمة الأمنية. وهذا يشمل اضطلاع الرئيس

بالمسؤولية الرئيسية عن الدفاع والأمن، في تعاون وثيق وتفاعل دائم مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان. واستقال وزيرا الدفاع والداخلية وعُيِّن آخران بدلهما. وأعرب لي كل الذين يتشاطرون المسؤولية عن المسائل الأمنية حالياً عن التزامهم بالعمل معا في ذلك الإطار، الذي سيتطلب فعلا تعاونهم الوثيق والمستمر في الأسابيع المقبلة.

وتتطلب السيطرة التامة على الحالة الأمنية أيضا التنسيق الفعال مع قوات الجيش والشرطة التابعة للبلدان الأربعة التي طلبت نشرها حكومة تيمور - ليشتي ورحب بها المجلس، وكذلك فيما بين تلك القوات. وفي ذلك المجال التزمت القيادة التيمورية أيضا بعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، وظلت القوات نفسها تعمل فيما يتعلق بالترتيبات العملية. وغادرت ديلي وقد بدأت قوة الشرطة البرتغالية عملياتها هناك وقبل أن تلحق بوحدات المقدمة الموفدة من الشرطة الأسترالية والماليزية والنيوزيلندية أعداد كبيرة بما يلزم لبدء الدوريات. وأعتقد أنه مع استمرار وصول تلك القوات ستتم السيطرة التامة على أعمال الحرق والنهب في ديلي. ومن حسن الطالع أن هذه الأعمال لم تنتشر إلى أبعد من العاصمة، بالرغم من ظهور توترات مزعجة في بعض المقاطعات.

ولكن ذلك في حد ذاته لن يكون نهاية الأزمة الأمنية. وأبلغني قادة الجنود أو الجنود السابقين الموجودين خارج قيادة قوة الدفاع، كما أبلغوا الآخرين، بأنهم لن يقوموا بعمل هجومي مسلح وسيحترمون سلطة الرئيس. وتتعاون وزارة الدفاع نفسها تعاونا كاملا مع القوات الدولية، وأكد لي قائدها، العميد تور ماتان رواك، التزامه بالدستور وتصميمه على ألا تكون هناك حرب أخرى في هذا البلد. ومع ذلك وزعت قوة الدفاع ودائرة الشرطة أسلحة على المدنيين، بمن فيهم مقاتلون سابقون في المقاومة.

وتنص خطة العمل التي قدمها الرئيس على استعادة أسلحة القوات الأمنية ومراجعتها بصورة منضبطة، بمشاركة دولية. وقد استعادت القوات الدولية بالفعل أعدادا كبيرة من الأسلحة، وتقول قيادة قوة الدفاع إنها استعادت الأسلحة التي وزعتها. ولكن ما دامت الجماعات التي تظل مسلحة أو لديها وسيلة للحصول على الأسلحة ساخطة، لا يمكن أن يقال عن الحالة الأمنية أنها قد حُلّت مشكلتها.

ستُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تيمور - ليشتي في موعد لا يتجاوز مايو/أيار ٢٠٠٧، وهي، بالطبع، الوسيلة التي ينبغي أن يُحَل بها التنافس السياسي ديمقراطيا. ولكن قطاعات من السكان لا تقبل أن تظل الحكومة الحالية في السلطة حتى ذلك الموعد. وبلغنا أن هذه المعارضة واسعة الانتشار في المقاطعات الغربية وفي الكنيسة. وفي أعقاب استقالة وزيري الدفاع و الداخلية كانت هناك مظاهرة واحدة كبيرة الحجم تطالب باستقالة رئيس الوزراء الكاتيري. وفي بعض المرات ذكر قادة الجنود أو الجنود السابقين الموجودين خارج قيادة الجيش ذلك باعتباره شرطا مسبقا للحوار. وتلك المظاهرات من المحتمل أن تدفع إلى قيام الموالين للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، الحزب الحاكم، بمظاهرات مضادة. وبالتالي لا يزال هناك احتمال حدوث صدامات عنيفة بين مختلف جماعات المتظاهرين، في فترة لا تزال تشهد توترا في العاصمة.

إن أخطر الأسباب الأساسية للأزمة الحالية، وربما يشكل أكبر تحد للاستقرار مستقبلا، يكمن في القطاع الأمني. وكشفت الأزمة عن الانقسامات السياسية الموجودة ليس بين قوة الدفاع وإدارة الشرطة فحسب، التي ظلت منذ فترة طويلة أمرا باعثا على القلق، ولكن داخليا في كل مؤسسة. فقد تم التجنيد الأولي لقوة الدفاع من المقاتلين السابقين المنتمين إلى الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة؛ وكان الاختيار مثيرا للجدل ولا يزال منذ ذلك الحين.

وكانت أغلبية الضباط والمجندين الأوائل من المقاطعات الشرقية، حيث ظلت الجبهة الثورية ناشطة حتى عام ١٩٩٩. وكان المجندون الذين استوعبوا لاحقا أصغر سنا وغالبيتهم من المقاطعات الغربية؛ وزعم العديدون منهم وجود ممارسات تمييزية ضدهم من الضباط الشرقيين.

وقبل الاستقلال بفترة طويلة، أخذ زانانا غوسماو، بوصفه قائد الجبهة الثورية، قوات المقاومة من خارج الجبهة الثورية لتكون جيش الأمة بدلاً من جيش الحزب، ولكن يدعي البعض الآن أن الجبهة الثورية ظلت تحاول جذب قيادة قوة الدفاع نحوها.

وكان التجنيد الأولي لدائرة الشرطة أيضا مثيرا للجدل، مع انتقاد تعيين أفراد، وعلى وجه الخصوص، ضباط من الشرطة الإندونيسية. وكان وزير الداخلية، روجيريو لوباتو، الذي استقال الآن، يبدو منذ تعيينه في عام ٢٠٠٢ وهو يعمل على تسييس الشرطة، في البداية كقوة توازن لما كان يعتقد من نفوذ الرئيس على قوة الدفاع. وفي عام ٢٠٠٢ دعا الرئيس علنا إلى فصله. وفي عام ٢٠٠٤ استوردت أسلحة ثقيلة لثلاث وحدات خاصة شكلت في إطار دائرة الشرطة. ويزعم أن الوزير كان يحابي الغربيين في هيكل القيادة، ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بفصيل شرقي وطني داخل الشرطة، انشق عن سلسلة القيادة في الأسابيع الأخيرة. وتفكك هيكل القيادة الوطنية، على الأقل اثنتان من الوحدات الخاصة وشرطة ديلي خلال أعمال العنف الأخيرة، على الرغم من أن الشرطة في المقاطعات ظلت في الغالب تؤدي واجباتها العادية.

وعليه تتمثل المسائل العاجلة في مستقبل الجنود والجنود السابقين خارج قيادة قوة الدفاع، وإعادة بناء هيكل قيادي للشرطة الوطنية وقوة شرطة ديلي. ولكن كثيرا ممن حاورتهم يرون ضرورة إعادة النظر بشكل أساسي في دور قوة الدفاع، ووجود وحدات خاصة في دائرة الشرطة، وطابع تسليحها.

إن التصاعد المفاجئ في الاحتكاك بين الشرق والغرب بوصفه عاملا مركزيا في الأزمات في الجيش قوات الدفاع وقوات الشرطة يمكن أن يشكل أخطر الانقسامات التي تزعزع الوحدة الوطنية. وقد انعكس ذلك في تعرض المنازل للحرائق المتعمدة في ديلي، وفي تصاعد التوترات في مخيمات المشردين داخليا. وبالرغم من أن لهذا الانقسام جذورا تاريخية، فإن الزعماء السياسيين والدينيين ما زالوا يرددون أن ليس لهذا الانقسام جذور عميقة. إلا أن قيادتهم النشطة لازمة لمداواة الجراح التي تسببت فيها مؤخرا التوترات الإقليمية.

أما على الصعيد السياسي، فإن محور الأزمة الحالية سيطرة حزب فريتيلين الحاكم والتحديات التي تواجهه. ويتهم النقاد قيادة فريتيلين بتوجيه البلد صوب دولة الحزب الواحد باستخدام وضعها المسيطر في البرلمان وآليتها السياسية العليا، التي ازدادت تعزيزا بتوليها السلطة وباستخدام موارد الدولة. وأضاف إلى هذا التصور الأسلوب الذي تمت به مكافحة التحدي الذي واجهته قيادة الحزب في كونغرس فريتيلين الذي عقد مؤخرا، ولا تعرب أحزاب المعارضة عن الثقة باعتزام فريتيلين تهيئة ساحة عمل متكافئة لإجراء انتخابات حرة وعادلة في العام القادم. ويتمثل المنظور المعاكس، الذي تتبناه قيادة فريتيلين، في أن الأزمة الحالية تنبع من فشل أحزاب المعارضة والنقاد المحليين، بما في ذلك الكنيسة، في تحدي الحكومة بشكل ديمقراطي، ومن الجهود التي يبذلونها لإشعال أزمة مؤسسية وحتى إحداث انقلاب.

وقد تفاقم هذا الصراع بسبب نظرة معارضي فريتيلين إلى الرئيس غوسماو بوصفه الضامن لتحقيق التعددية، كما يرى هو نفسه كذلك بالفعل. ويظل الشخصية الوطنية

الأهم ويحظى بالشرعية السياسية بانتخاب مباشر، بينما يعتقد البعض أن الجمعية التأسيسية المنتخبة بإدارة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ كان ينبغي ألا تصبح برلمانا لما بعد الاستقلال لمدة كاملة. لكن الرئاسة عديمة القوة تقريبا من الناحية الدستورية، ولهذا أدت الأزمة الحالية إلى ممارسة الضغط على الرئيس لكي يعمل خارج نطاق الدستور، وهذا أمر يعارضه شخصيا.

وأكرر التأكيد على كل الرسائل التي أذاعها الأمين العام على شعب تيمور - ليشتي والتي مفادها أن التدابير التصحيحية يجب أن تتخذ في إطار الدستور، وأن الأمم المتحدة ستقف إلى جانب تيمور - ليشتي في هذه الأوقات العصيبة، وأنها ستبقى هناك للمساعدة في استئناف مهمة البناء الوطني. وقد أبلغت بدوري الأمين العام بما قيل لي بشأن الدور الذي يأمل التيموريون أن تضطلع به الأمم المتحدة في الفترة القادمة.

أولا، هناك حاجة ملحة لإجراء تحقيق محايد في الأحداث الأخيرة التي أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح، ولا سيما عدد القتلى المتنازع عليه، الذي وقع في ديلي يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، وقتل جنود الجيش لضباط شرطة غير مسلحين يعملون تحت رعاية الأمم المتحدة، وإصابة اثنين من ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة في ٢٥ أيار/مايو، وأيضا بضعة حوادث أخرى وقعت بين هذين التاريخين وانطوت على استخدام القوة الفتاكة. وكانت هذه الأحداث جزءا من تصاعد العنف في صفوف الجنود والشرطة والمدنيين. ولكل طرف من أطراف الصراع اتهاماته التي يكيلها ضد الأطراف الأخرى. وهكذا، ليس هناك حاجة إلى المساءلة في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فحسب، بل إنه لن تتحقق المصالحة السياسية إلا إذا تم التحقيق في هذه الاتهامات وظهرت الحقيقة وعرفت للجميع.

طلبت الحكومة، في رسالة وزير الخارجية المؤرخة ٨ حزيران/يونيه والموجهة إلى الأمين العام، بأن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء لجنة مستقلة خاصة لتقصي الحقائق لإجراء التحقيقات الضرورية، وإنني أؤيد بقوة هذا الطلب. ويعتقد جميع المحاورين بأنه ينبغي أن تحال الأدلة على المسؤولية عن ارتكاب الجرائم إلى نظام العدالة التيموري، الذي تشارك فيه مجموعات من القضاة الدوليين والمدعين العامين ومحامي الدفاع الذين توفرهم الأمم المتحدة.

ثانيا، هناك توافق قوي في الآراء على أنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنظيم الانتخابات في عام ٢٠٠٧ وفي ضمان الثقة بأن تكون انتخابات حرة وعادلة. وتدرك الحكومة ضرورة إجراء المزيد من المناقشات مع أحزاب المعارضة والمجتمع المدني حول الترتيبات الانتخابية، وسيساعد ذلك على تحديد الدور الذي سيطلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع به.

ثالثا، إن استعراض وصون القطاع الأمني مهمة حاسمة. وفي الماضي، كان الدعم الدولي يتكون مما تقدمه الأمم المتحدة والترتيبات الثنائية. وأثناء زيارتي وجدت توافقا واضحا في الآراء على ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي فيما يتعلق بالشرطة، وقد طُلب ذلك الآن في الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه والموجهة إلى الأمين العام من رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء. والمساعدة الدولية المطلوبة لأعمال الشرطة تمتد الآن من الممارسات الفعلية للشرطة خلال الفترة التي تنتهي حين تتمكن قوات الشرطة الوطنية مرة أخرى من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن التنمية المؤسسية التي لم تكتمل بعد، والتي تواجه الآن نكسة خطيرة، وضرورة استعراضها. وتتطلب ترتيبات الشرطة في سياق عملية الانتخابات انتباها خاصا، كما تم إدراكه بالفعل.

رابعا، يبدو أن الأزمة قد أدت بالعديد من الزعماء السياسيين التيموريين إلى أن يروا ضرورة أكبر لتقديم الدعم الدولي لمؤسسات الدولة مما كان متوخى من قبل، وكذلك رغبة أكبر في قيام الأمم المتحدة بعرض مساعيها الحميدة، بطريقة حساسة وباحترام كامل للسيادة الوطنية، من أجل تعزيز المصالحة السياسية والمجتمعية.

لقد كان من دواعي حزني الشخصي العميق أن أشاهد مرة أخرى، كما شاهدت في عام ١٩٩٩، منازل تحترق في ديلي وعائلات تشرد من منازلها بسبب الخوف، وأن أعرف أن عددا كبيرا من الناس قد قتل. لكن الوضع الحالي لا يتعلق بانهيار دولة تيمور - ليشتي. إنه يتعلق بدولة عمرها أربع سنوات تكافح من أجل أن تقف على قدميها وتتعلم ممارسة الحكم الديمقراطي. لقد كانت الرسالة التي حملتها من الأمين العام، والتي أذاعها مباشرة على شعب تيمور - ليشتي، أن الوقت الآن ليس وقتا لليأس، ولكنه وقت للعمل. إنه وقت لقيام الزعماء بالعمل معا، ووقت يواصل فيه المجتمع الدولي تركيز جهوده والمشاركة في العمل من أجل تيمور - ليشتي. وإذا أدت هذه الأزمة إلى حدوث التأمل الضروري والقبول بالمسؤولية والالتزام المجدد، عندئذ أعتقد أنها تكون قد برهنت على أنها كانت بمثابة ناقوس الخطر الفظيع، الذي يضع تيمور - ليشتي على الدرب المؤدي إلى قيام أمة متحدة ومزدهرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد مارتن على إحاطته.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، من أجل أن يتمكن المجلس من الانتهاء من أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النص المكتوب وتقديم صورة موجزة عندما تتكلم في القاعة. أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور - ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، إنه لشرف عظيم لنا جميعا أن نراك ترأسين هذه الجلسة. وإنه لشرف عظيم أيضا أن نرى الأمين العام في هذه الجلسة، ونشكره على الجهود التي يبذلها لدعم تيمور - ليشتي. وإنه لشرف عظيم أيضا أن نرى هنا مرة أخرى المبعوث الخاص، إيان مارتن، والممثل الخاص، تامرات صمويل. لقد عرفناهما عدة سنوات ونعرف تفانيهما في خدمة البلد، والدور الذي اضطلعا به في نشأة تيمور - ليشتي بوصفها دولة.

لدي بيان من وزير الشؤون الخارجية والتعاون ووزير الدفاع، السيد خوسيه راموس أورتا. ولن أتلو سوى مقتطفات من ذلك البيان، ولكن نظرا للظروف الخاصة السائدة اليوم، أرجو منكم الصبر.

”سيدتي الرئيسة، أقدم لك ولأعضاء مجلس الأمن خالص اعتذاري لتغيبي عن هذه الجلسة، ولكن هناك ضرورة شديدة لوجودي في تيمور - ليشتي في هذا الوقت.

”وإذ يعقد المجلس جلسته أقوم بزيارة مناطق ريفية في البلد، في الشرق والغرب، مواصلا إحضار الدولة إلى الناس. وفي إمكاني أيضا أن ألتفت أيضا إلى حاجاتهم وأن أنقلها إلى رئيسنا وحكومتنا. وبالإضافة إلى ذلك خاطبت برلماننا الوطني، بناء على دعوة من رئيس البرلمان.

”وأشكر الرئاسة الكونغولية والأعضاء الآخرين في المجلس على البيان الصحفي الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ (النشرة الصحفية SC/8728) الذي أضفى الشرعية الدولية على وزع القوات

المتعددة الجنسيات لأستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا.

”وباسم جميع التيموريين أقدم شكري الجزيل لفرقة المهمة المشتركة التي كانت كل مكوناتها قادرة على الاستجابة الفورية وبكفاءة لقمع العنف بسرعة. بيد أن القوات لم تكن قادرة على منع النهب الواسع النطاق وإضرام النيران وتشريد عشرات آلاف التيموريين، حينما انهار القانون والنظام في بعض الأماكن، مما اقترن بانحلال قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ديلي.

”وأقدم أيضا شكري الجزيل للبرتغال التي لم تبد أي تردد، من مسافة بعيدة، في وزع صفوة قوة الشرطة لديها، الحرس الوطني الجمهوري. إن تجربة الشعب التيموري مع الحرس الوطني الجمهوري تحت قيادة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية كانت تجربة إيجابية، وحضور الحرس الوطني الجمهوري طالب به كل قطاع من قطاعات المجتمع التيموري. ونود أن يؤدي الحرس الوطني الجمهوري، في بعثة جديدة للأمم المتحدة، دورا حيويا في الحفاظ على القانون والنظام. ونحن ممتنون بنفس القدر لماليزيا لإتاحتها قوة شرطة مماثلة للرد السريع.

”إن الحالة الإنسانية قد أدارها إدارة طيبة وزير العمل وإعادة إدماج المجتمع، سعادة السيد أرسينيو بانو، الذي يرأس فريق المساعدة الإنسانية المشترك بين الوكالات، الذي يشمل وزارات ووكالات حكومية أخرى، والفريق القطري للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ورؤساء الأفرقة العاملة في قطاعات محددة. وفي وقت قصير جدا تمكنوا، مع الوزير بانو، من حشد وتوفير الخدمات لعدد كبير من المشردين داخليا. وأشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مساعدته في التنسيق وعلى إطلاق النداء العاجل أمس في ديلي ونيويورك وجنيف. وينبغي توجيه إشارة خاصة إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها كنيستنا التي وفرت الملاذ والرعاية لعشرات الآلاف من الناس.

”أدى أطباء وممرضات من تيمور الشرقية ومن الخارج، ومنهم من كوبا والصين، واجباتهم ويواصلون هذا الأداء على نحو يدعو إلى الإعجاب. ونحن ممتنون لهم جميعا.

”ونلاحظ مع التقدير العميق المساعدة الثنائية التي يوفرها أصدقاؤنا، ومنهم الجار الأقرب، إندونيسيا، التي اتصلت في وقت معاناتها التي سببتها الكوارث الطبيعية بتيمور - ليشتي، موصلة المعونة الإنسانية التي كانت الحاجة تمس إليها.

”والقوات الدولية في الميدان تواصل جهودها لجمع الأسلحة من الأفراد. وعن طريق التسليم الطوعي أو المصادرة الإنفاذية جمع حوالي ١٠٠٠ قطعة سلاح من أنواع مختلفة.

”وبمقتضى قرار اتخذه المجلس الأعلى للدفاع والأمن، قامت قوتنا الدفاعية، القوات المسلحة التيمورية، يوم الجمعة، ٩ حزيران/يونيه، بالمشاركة والمساعدة في الشروع في عملية للتفتيش على الأصول من الأسلحة، قام بها فريق للمراقبة الدولية يضم أفرادا عسكريين من أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة

في تيمور – ليشتي. والتقارير الأولية التي تلقيتها تشير إلى أن العملية ناجحة.

"والجزء الثاني من العملية يعنى بالشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ويجري تنفيذه هذا الأسبوع. بدأ أعضاء الشرطة الوطنية بتسليم أسلحتهم ووافقوا طواعية على تجميعها في ديلي وعلى تسليم أسلحتهم لقوة الدفاع الأسترالية. وبحلول نهاية هذا الأسبوع سيقدم وزير الداخلية الجديد إلى فخامة الرئيس كيي رالا زانانا غوسماو قائمة كاملة بجميع الأسلحة في الأصول الرسمية للشرطة الوطنية لتيمور الشرقية. وسيجري التيقن من القائمة بالرجوع إلى الأسلحة القائمة التي يستعملها ضباط الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي أو في مستودع الأسلحة.

"وما كان يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون دون رئيسي. إن مكانته المعنوية وتأثيره بين جميع قطاعات المجتمع التيموري قويان. وكان محوريا في منع القوات المسلحة غير النظامية – القوات الاحتياطية – من مغادرة باوكاو إلى ديلي في الأسبوع الأخير من أيار/مايو للمشاركة في الاضطرابات العنيفة. وقيادة رئيسي ذات وجود محوري في عملية إضفاء الاستقرار.

"وخطورة أزمتنا الراهنة تتسبب في حزني العميق. وفضلا عن ذلك، أغتنم هذه الفرصة لطمأنة الأعضاء على أن من الممكن الخلاص من هذه الحالة. والعمل الطيب الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالقيادة التيمورية والشعب التيموري، قد ضرب بجذوره على شكل مؤسسات الدولة التي كانت لها القدرة على مواصلة العمليات، في أوج الأزمة الراهنة.

"وواصلت الوزارات والوكالات المنتسبة العمل، خلافا لبعض تقارير وسائط الإعلام التي تصفنا بأننا دولة منهارة. وتشمل هذه الوزارات والوكالات ما يلي ولكنها لا تقتصر عليه: الرئاسة؛ وإعادة الإدماج في شؤون المجتمع والصحة والعمل؛ وإدارة الدولة؛ والزراعة؛ والتعليم؛ وإقامة العدالة، التي تعمل مع فرقة العمل المشتركة في مجال الاحتجاز والتحقيق والمقاضاة؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك اليكتريسيداد دي تيمور – ليشتي و "الاتصالات السلكية واللاسلكية لتيمور"، التي أبقت خدمات الكهرباء والهاتف وشبكة الانترنت عاملة طيلة الوقت؛ وإذاعة وتلفزيون تيمور – ليشتي، والتلفزيون الوطني والبث الإذاعي؛ والجمارك؛ وسلطة الموانئ، التي تتضاعف بوصفها مقرا عسكريا؛ والخدمات الجوية؛ والوزارتين اللتين أتولاهما وهما الشؤون الخارجية والدفاع.

"وأنجزت الجولة الافتتاحية لعرض استكشاف البترول في تيمور – ليشتي في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، حينما أعلن رئيس الوزراء عن الفائزين بالعرض بنشر التقرير النهائي للجنة التقييم.

"إن متاجر ومطاعم كثيرة تفتح أبوابها؛ وبقيت متاجر ومطاعم كثيرة مفتوحة الأبواب؛ وسيارات الأجرة والعربات الصغيرة تواصل عملها. واستمرار عمل القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام يدل على مكاسبنا حتى الآن.

"وأبقت الحكومة عملية ميزانية المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على مسارها. وأود أن أقدم للأعضاء بعض التفاصيل المحددة، نظرا إلى أنها تثبت كفاءة الحكومة في هذا الصدد واستجابتها لاحتياجات الناس، خصوصا في مجال التنمية الريفية. سيجتمع مجلس الوزراء غدا للنظر في ميزانية منقحة للدولة للفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يتوقع أن تتجاوز ٣١٥ مليون دولار وأن تكون متفقة مع مستويات الدخل المستدام للدولة. وذلك بالإضافة إلى مساعدة الجهات المانحة البالغة ١٤٠ مليون دولار من أجل التنمية. وسيخصص مبلغ ١١٠ ملايين دولار لرأس المال والتنمية، يخصص منها ٥٠ مليون دولار للأعمال العامة. وأخيرا، سيتلقى جميع العاملين في القطاع العام تسوية تكاليف المعيشة لتغطية زيادة تكاليف الوقود والمواد الغذائية.

"أود أن أقوم بالتفريق للأعضاء فيما يتعلق بمناطق تيمور - ليشتي التي ألحقت الأزمة الضرر بها. هذه المناطق تقتصر تقريبا على العاصمة، ديلي؛ واستمرت المقاطعات الـ ١٢ الأخرى في أداء وظائفها، باستمرار تقديم كل الخدمات، بما في ذلك خدمة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، التي بقيت بنيتها الأساسية كما هي في المقاطعات. ومن الطبيعي أنه لا يوجد ضمان بألا ينشب عنف في المناطق بينما يمر البلد بحالة محفوفة بالمخاطر السياسية.

"ومنطقة الحدود التي تتشاطرها تيمور - ليشتي مع إندونيسيا يسودها الهدوء. لقد زرت الحدود في ثلاث مناسبات في الشهر الماضي، واستغرقت الزيارة الأخيرة ثلاثة أيام. وقد صحبني سعادة السيد أحمد صفوان، السفير الإندونيسي لدى تيمور - ليشتي. وأشكر السلطات الإندونيسية على المساعدة التي قدمتها لنا في إبقاء حدودنا المشتركة مأمونة ومستقرة.

"لقد عدت مستلهما الكفاءة المهنية لدى وحدة خفر الحدود التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على الجانب الإندونيسي. ولكن مما أقلقني ظروف الحياة البائسة لأفراد شرطتنا، الذين يشكلون مثالا لا يمكن فهمه على الإهمال من جانب حكومتنا.

"وأود أن أخبر الأعضاء بمبادراتنا المتعلقة بالحوار السياسي، نظرا إلى أن السلام السياسي ضروري للصحة الديمقراطية كما هو ضروري للأمن المادي. وأجريت اتصالا في أكثر من مناسبة واحدة بكل شخص رئيسي متورط ومجموعة رئيسية متورطة في الصراع. وبدأ رئيسي بلقاء كل فرد أو مجموعة متورطة مباشرة في الصراع بوصف ذلك الخطوة الأولى في إقامة حوار سياسي شامل، يوافق الجميع عليه. وسيبدأ الحوار الشامل خلال الأسبوعين المقبلين وسننتهي من وضع كل الترتيبات لذلك بنهاية الأسبوع. وسيشارك في رئاسة الحوار الرئيس وأسقفا البلد، وهما أسقف ديلي وأسقف بوكاو.

"ووفر الرئيس زانانا القيادة اللازمة لضمان موافقة جميع الأفراد الرئيسيين والمجموعات الرئيسية على أن الحوار الشامل هو النهج المطلوب لحل المشاكل السياسية، وعلى أن جميع تلك المشاكل السياسية ينبغي إيجاد الحلول لها في الإطار الدستوري. ويمثل هذا الاعتراف التزاما بالثقافة الديمقراطية التي بدأت تتأصل في تيمور - ليشتي.

”وبموازاة الحوار الشامل ستكون هناك لجنة التحقيق الخاصة التي طلبتها تيمور - ليشتي كما يرد في رسالتي الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. إن الرئيس ورئيس الوزراء، والحكومة وقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية، والزعماء الدينيين وقادة المجتمع المدني، جميعهم يرحبون بالتحقيق المستقل غير المتحيز كخطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية والمحافظة على سيادة القانون. ولدينا الرغبة الصادقة بأن تبدأ لجنة التحقيق الخاصة عملها فورا. وفي هذه الأثناء، فإن الجانب الأسترالي، من خلال دائرة الشرطة الفيدرالية، وبالتعاون مع مكتب المدعي العام، يضطلع بالإجراءات الأولية لتأمين مواقع الجرائم والحفاظ على الأدلة.

”وكما يدرك الأعضاء، أخذت على عاتقي حقيبة الدفاع الحساسة. وكان دافعي في ذلك - وينبغي أن أقول إنني بوصفي حائزاً على جائزة نوبل للسلام، ترددت في قبول مهمة وزير الدفاع - ولكن كان حافزي أنني أردت أن أصون مركز قوات الدفاع الوطني وأن أضمد الجراح بين الجيش والشرطة وبين القوتين والمجتمع.

”وبينما يستعاد السلم بصفة عامة، فإن حالة الأمن والقانون والنظام ما زالت محفوفة بالمخاطر. ومما هو مسلم به لدى الجميع أن مؤسسات الدولة وثقافتنا الديمقراطية ما زالت هشة. وعليه، فإننا نعتقد بوجود حاجة إلى دعم دولي مستدام من خلال قوة شرطة تحت قيادة الأمم المتحدة يتم نشرها بدون تأخير، وتعمل قوة الشرطة المدنية تحت إشرافها، وقد طلبنا ذلك في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام، والمؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والموقعة من الرئيس، ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء.

”وقبل أن أتناول احتياجات بعثة جديدة للأمم المتحدة، أود أن أعيد التأكيد على امتناننا العميق للبلدان التي أرسلت بقواها، ولكن حيث أن حالة الطوارئ تقترب من نهايتها، من المهم أن نحول انتباهنا إلى مسألة الانتقال إلى قوة لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة، مثلما كان الحال عندما نشرت القوة الدولية لتيمور الشرقية في عام ١٩٩٩.

”ونحن نعتقد أن من الضروري أن يكون هناك حضور دولي تحت علم الأمم المتحدة من أجل تخفيف حدة التوترات السياسية والدبلوماسية. وبالتالي، فإننا نعتقد بأن القوة الحالية في تيمور - ليشتي ينبغي أن يحل محلها في الوقت المناسب قوة حفظ سلام تحت علم الأمم المتحدة.

” ونعتقد أيضا أن القوة الحالية والقوة التي ستليها، كما هو الأمر بالنسبة لمكونات بعثة جديدة للأمم المتحدة - ينبغي أن تتكون من عدد أكبر من البلدان في المنطقة، بما فيها، كما نأمل، فيجي وسنغافورة وتايلند والفلبين، وجمهورية كوريا وغيرها من البلدان المستعدة للمساهمة في القوة. وكان من دواعي اعتزازنا أن بلدا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو ماليزيا، قد هب لمساعدتنا في وقت الحاجة، وكان قادرا على الاستجابة السريعة والمهنية. ونحن نشعر بالامتنان العميق لماليزيا وغيرها من بلدان الرابطة التي أعربت عن استعدادها للاستجابة.

”وأود أن أشير إلى أحد المحاذير المتعلقة ببعثة جديدة للأمم المتحدة، وهو حقيقة أننا لم نتمكن من

إجراء تقييم شامل للاحتياجات المطلوبة لمثل هذه البعثة. ونحن نعتزم الدخول في مناقشات تفصيلية مع الأمم المتحدة بهذا الشأن في المستقبل القريب. ومع ذلك أستطيع أن أقدم بعض الملاحظات الأولية حول طلبنا لقوة شرطة دولية ولجنة تحقيق خاصة.

”أولا، يجب أن يكون الإطار الزمني طويلا بحيث تتمكن مؤسسات الدولة من اجتياز المرحلة الهشة بما يتمشى مع كوننا دولة وليدة. وكما يعلم الأعضاء، فإن بناء الدولة من بداية الصفر تقريبا مهمة جبارة، وبينما حققنا النجاح، أنها ما زالت دولة وليدة. وقد اضطلعنا بشكل جماعي بعمل رائع في بناء الدولة في البداية تحت قيادة الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو.

”وسيكون المحور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة تأمين بيئة آمنة تقوم، من بين أمور أخرى، على تواجد عسكري متعدد الجنسيات، وقوة شرطة تابعة للأمم المتحدة، وانتخابات رئاسية وبرلمانية تنظمها الأمم المتحدة وتديرها وتشرف على إجرائها، ومناصب لمستشارين مدنيين، ينضم بعضهم إلى الإدارة الحكومية جنبا إلى جنب مع مناصب بناء القدرات، لكي يتسنى تعزيز مؤسسات الدولة بالإضافة إلى المجتمع المدني.

”وأود أن أسجل خالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوهيكيرو هسيغاوا، على عمله المفيد خلال الأزمة الحالية. كما أن السيد هسيغاوا خدم شعب تيمور - ليشتي بطريقة استثنائية متفانية، وهو يحتل مكانا خاصا في قلوبنا، وهو بالفعل المكان الذي يحتله أصدقاؤنا من وطنه اليابان، الذين قدموا الكثير لبلدنا.

”كما نود أن ننقل شكرنا الجزيل لأفراد شرطة الأمم المتحدة على الجهود الرائعة التي بذلوها سعيا للتوصل إلى حل سلمي لحالتنا البالغة الصعوبة في ٢٥ أيار/مايو. إننا نتعاطف معهم في مهمتهم الشاقة، ولكنهم تصرفوا بمهنية عالية وبتفان ووفقا لتقاليد الخدمة المدنية في الأمم المتحدة. إننا نقدم لهم التحية.

”إن القرار بأيديكم الآن، سيدتي الرئيسة، وبأيدي أعضاء مجلس الأمن. نحن بحاجة إلى تدخل مستدام. ونحن، شعب تيمور - ليشتي، ننتظر نتائج نظركم الإيجابي“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لفرصة المشاركة في المناقشة بشأن تيمور - ليشتي. وتعرب أستراليا عن امتنانها لمجلس الأمن على توجيه انتباهه العاجل من خلال البيان الرئاسي الصادر في ٢٥ أيار/مايو الذي رحب بوجود القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. إن قيام الأمين العام على وجه السرعة بإيفاد مبعوثة الخاص، السيد إيان مارتن، كان خطوة طيبة، ونحن نقدر فرصة الاستماع إلى إحاطته الإعلامية اليوم.

ومنذ عام ١٩٩٩، كانت الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، جزءا لا يتجزأ من العملية، أولا، لتوطيد الأمن في تيمور - ليشتي، وبعد ذلك بدء عملية بناء الدولة. وقد تم تحقيق نجاحات لافتة، ولكن الأزمة الأخيرة أظهرت الطبيعة الهشة لتلك النجاحات، والحاجة مرة أخرى إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك وبصفة خاصة، الأمم المتحدة، من أجل المساعدة في توطيد ما تحقق من النجاح.

وكما يعلم مجلس الأمن، فإن أستراليا تشارك من جديد بشكل مكثف في الاستجابة الدولية لتقديم المساعدة العاجلة. وإلى جانب البرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، وبناء على طلب من تيمور - ليشتي، قمنا بنشر قوة شرطة عسكرية من أجل استعادة الاستقرار. وكان تعداد القوة العسكرية التي تقرر نشرها في البلد ٢ ٥٠٠ فرد، ووصل إلى الميدان حتى الآن ١ ٩٠٠ فرد. ونشرنا حتى الآن ١٩٥ شرطيا، وسيصل هذا العدد إلى ٢٠٠ شرطي. ونعتقد بأن هذا التواجد سيكون ضروريا لبعض الوقت. ويلبي هذا الانتشار الدولي احتياجات الأمن المباشرة لتيمور - ليشتي. وقد أدى التواجد في الميدان إلى استقرار الحالة بحيث أن أية أعمال عنف لا تعدو كونها حوادث متفرقة وليست مستمرة. وقلصت أعمال إضرام النار المتعمد إلى حد بعيد. وتم اعتقال ما يناهز ١٠٠ شخص وهم يواجهون الآن إجراءات الجهاز القضائي الذي يعمل مرة أخرى.

وبينما تساهم أربعة بلدان في القوة الدولية، قد يوجد مجال لتوسيع المشاركة على أساس تطوعي وبطلب من حكومة تيمور - ليشتي. ونحن لا نرى ضرورة لأن تكون قوة تحقيق الاستقرار تحت الولاية المباشرة للأمم المتحدة. إننا نرغب في أن تكون الأمم المتحدة طليقة اليدين من أجل التركيز على احتياجات تيمور - ليشتي الطويلة الأجل وتخصيص الموارد لتلك الاحتياجات من خلال بعثة جديدة بولاية من مجلس الأمن.

ويجب أن يضيف المجتمع الدولي إلى الزخم الذي أوجدته قوة تحقيق الاستقرار. وستؤيد استراليا تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لمدة ٢٨ يوما أخرى، ولكنها تشجع المجلس، وتدعمه الأمانة العامة، على التحرك بشكل عاجل لتصميم بعثة جديدة وتنفيذها. ونرى أن تنشأ البعثة الجديدة في إطار الفصل السابع من الميثاق. ولدى وضع تصميم البعثة، من المهم الاعتراف بأن مشاكل اليوم تختلف اختلافا جوهريا عن التي كان يواجهها شعب تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. وتتعلق المسائل اليوم بالإدارة الداخلية واختلال القانون والنظام، وكان طلب حكومة تيمور - ليشتي مساعدة القوات العسكرية الخارجية من باب الاستجابة لتلك التحديات.

ونرى أن تكمل بعثة الأمم المتحدة الجديدة قوة تحقيق الاستقرار الدولية وأن تتصدى للتحديات طويلة الأجل الرئيسية التي تواجه تيمور - ليشتي. وأَوْلىَ المجالات بتركيز البعثة الجديدة في رأينا ينبغي أن يتمثل في تهيئة بيئة مواتية للمصالحة السياسية والمجتمعية. وسيكون تيسير الأمم المتحدة للجهود العاجلة التي يحتاج إليها قادة تيمور - ليشتي لبناء الحوار السياسي والمصالحة في المقام الأول من الأهمية لاستقرارها على المدى البعيد. كما أن من الأهمية بمكان بالطبع أن يسرع أولئك القادة بتحمل المسؤولية عن تحقيق الإدارة الرشيدة وتوطيد الديمقراطية ضمن إطار دستور تيمور - ليشتي. ويجب أن يتولوا قيادة بلدهم إلى ما وراء الحد الذي يلزم عنده مساعدة دولية كلما حدثت مشاكل.

ويجب أن تركز الأمم المتحدة أيضا على المساعدة في استعادة ثقة شعب تيمور - ليشتي. وسوف يشمل ذلك في الأجل القصير تلبية احتياجات المشردين داخليا. ويجب على المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، أن يجري أيضا تحقيقا دقيقا ومستقلا في أسباب حوادث العنف الأخيرة. كذلك ينبغي أن تمد الأمم المتحدة يد المساعدة لتيمور - ليشتي في الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومستنيرة وإجراء تلك الانتخابات.

المجال الرئيسي الثاني الذي ينبغي أن تركز الأمم المتحدة عليه اهتمامها وجهودها هو في رأينا تعزيز النظام القضائي بتيمور - ليشتي. وفيما يتعلق بأعمال الشرطة الإجرائية، سوف يلزم التخطيط الدقيق لإدارة عملية الانتقال

مـن الـشرطة العاملـة ضـمن قـوة تحقيـق الاسـتقرار إلى وجـود للشرطة التابعة للأمم المتحدة. وسـوف يقتـضي الأمـر تـشاورا وثيقـا مـع قـادة تيمـور - ليـشتي بـشأن التفاعـل بـين وجـود الـشرطة التابعـة للأمـم المتحـدة في المـستقبل مـع قـوة الـشرطة التابعـة لتيمـور - ليـشتي. وتـرى اسـتراليا أنـه يوجـد مـا يـبرر تعيين أجنبي رئيسا للشرطة. أمـا في الأجـل البعيـد، فيجـب أن يولى الاهتمام أيضا للإصلاح الهيكلي لقوات الأمـن في تيمـور - ليشتي. وتـشكل الإدارة القويـة للمحـاكم والـسجون جانبـا لا غنى عنه لتحقيق نظـام قـضائي فعـال. وللأمـم المتحـدة دور تؤديه في المساعدة على تحقيق كـلا الهـدفين. ومـن المستـصوب أن تـشرف الأمـم المتحـدة أيـضا علـى نظـام الـسجون، علـى الأقـل في المـدى القـصير، لكفالـة اسـتمراره في العمـل بغـض النظر عن التطورات السياسية.

أما المجال الثالث الذي ينبغي أن تركـز الأمـم المتحـدة عليـه فهـو تعزيـز أجهـزة الحكومـة في تيمـور - ليـشتي لكفالـة استمرار إيصال الخـدمات الأساسـية في الأجـل القـصير ودعـم بناء القدرات في المدى الأبعد.

وأخـيرا، نـود أن نقتـرح مـن بـين مجـالات التركيـز الخاص مساعدة حكومة تيمور - ليـشتي علـى تحديـد الفـرص لتطـوير النمـو الاقتـصادي ومـن ثم إيجـاد الوظـائف والتـصدي لمستويات البطالة المزمنـة والمزعزعـة للاسـتقرار. ويمكـن للأمـم المتحـدة والوكـالات التابعـة لهـا، فـضلا عـن الجهـات الثنائيـة الصديقة، جميعها أن تؤدي دورا في مجابهة هذا التحدي.

وسـتكون اسـتراليا بوصـفها صـديقا قـديما وثابتـا مـن أصدقاء تيمـور - ليشتي على استعداد للمساهمة في هذه البعثـة مع قيامها بدور مستمر في تحقيق استقرار الحالة الأمنية.

الرئيسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل البرتغال.

السيد سـالغويرو (البرتغـال) (تكلـم بالانكليزيـة): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمـن. وأود أن أبدأ بتوجيه الـشكر للسيد إيان مـارتن على إحاطته الإعلاميـة الـشاملة بـشأن الحالـة في تيمـور - ليـشتي. والـسيد مـارتن صـديق قـديم لتيمـور - ليـشتي، ويـسعدنا أن نـراه مـن جديد. كما أغتنم هذه الفرصة لأثـني علـى الـسيد سـوكيهيرو هاسـيغاوا، الممثـل الخـاص للأمـين العـام، وعلـى مـساعديه لما يقومون به من عمـل ومـا يتحملـون مـن تـضحيات طـوال هذه الفترة العصيبة. وأؤكـد لكـم استعدادنا لمواصـلة التعـاون عن كثب مع الأمـم المتحـدة في الميـدان ولـدعم مكتـب الأمـم المتحدة في تيمور - ليشتي والوكالات التابعة لها هناك.

وتعرب البرتغال عـن اتفاقهـا مـع البيـان الـذي سـيدلي بـه بعـد قليـل ممثـل النمـسا باسـم الاتحـاد الأوروبي. وبـصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن الملاحظات التالية.

حـين خاطبـت مجلـس الأمـن في جلـسته العلنيـة يـوم ٥ أيار/مـايو (انظـر S/PV.5432)، أبـرزت أن تيمـور - ليـشتي كانت تمثل إحدى مسؤوليات المجتمـع الـدولي والأمـم المتحـدة الهامـة واسـتثمارا كـبيرا للغايـة مـن اسـتثمارالهما. وقلـت أيـضا أننـا ينبغـي أن نبـذل قـصارى وسـعنا لـضمان ذلـك الاسـتثمار وتعزيـز الـسلام الهـش والديمقراطيـة في تيمـور - ليـشتي. وفي ضـوء الأحـداث الأخيـرة، وكمـا أشـار الأمـين العـام، يلـزم أن نقيّم بدقة الدروس المستقاة من الاضطراب الحالي لنرى مـا إذا كنا قد سـحبنا قـوات الـسلام التابعـة للأمـم المتحـدة في وقـت أسرع مما ينبغي. ونـرى أيـضا، مثلما يـرى الـسيد إيـان مـارتن، أنه يلـزم إعطـاء تأكيـد للتيمـوريين بـأن الأمـم المتحـدة سـتقف إلى جانبهم في الحاضر وفي المستقبل.

وقـد وصـلت قـوة مـن الـشرطة البرتغاليـة قوامهـا ١٢٧ فـردا إلى ديلـي يـوم الـسبت ٣ حزيـران/يونيـه. ووفقـا لمذكرة التفاهم الموقعة بين حكومتي البرتغال وتيمـور - ليـشتي

في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، ستعمل قوة الدرك الشبه عسكرية المذكورة في ديلي وضواحيها، وستخضع لسلطة الرئيس زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري، ولقيادة تنفيذية برتغالية. كما أنها ستقدم في المستقبل المساعدة والتدريب لوحدة التدخل السريع بشرطة تيمور - ليشتي. وفي محاولة لتحسين التعاون والتنسيق بين القوتين على أرض الواقع، تم الاتفاق على ترتيب مؤقت بشأن العمليات التي تضطلع بها قوة الدرك البرتغالية والتفاعل مع القوات الدولية الأخرى.

وجرى نشر القوات الدولية لمد يد المساعدة لبلد ذي سيادة، بناء على ترتيبات ثنائية وبتأييد من مجلس الأمن. بيد أن الاضطرابات الحالية تدل على ضرورة تجديد الاشتراك طويل الأمد من قِبل الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ولدى تحديد الولاية المقبلة لوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ينبغي، كما فعلنا تماما، أن نصغي أولا وقبل كل شيء لآراء التيموريين. وينبغي أن نحترم تولي التيموريين مقاليد أمورهم، لأن تيمور - ليشتي اليوم ليست كما كانت في عام ١٩٩٩. ومنذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أصبحت تيمور - ليشتي بلدا مستقلا ذا سيادة. وقد أحرزت تيمور - ليشتي، كما ذكر الأمين العام في أحدث تقاريره، تقدما مذهلا في كثير من مجالات الإدارة وبناء المؤسسات، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومن الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

إن تيمور - ليشتي بحاجة إلى مساعدتنا. وليست تيمور - ليشتي بالدولة المنهارة. ذلك أننا نتعامل مع أزمة سياسية عميقة لها تداعيات أمنية وإنسانية بالغة الخطورة. وتلك الأزمة أبعد ما تكون عن الانتهاء. كما أن هناك آلافا من الأسلحة المفقودة والتي يمكن أن تستخدم في مزيد من أعمال زعزعة الاستقرار والعنف في جميع أرجاء البلد.

وسوف تكون المصالحة عملية طويلة وشاقة، ولكنها خطوة أولى يعد المجتمع التيموري في مسيس الحاجة إلى قطعها. ويمكن عندئذ التماس الحلول السياسية من جانب التيموريين أنفسهم ونأمل أن يجدوا تلك الحلول. وينبغي أن يظل التيموريون أصحاب قرارهم فيما يتعلق بإدارة بلدهم. وسوف يظل دعم البرتغال لتيمور - ليشتي مهتديا بهذا المبدأ الأساسي. وهناك حاجة واضحة لاستمرار المساعدة والدعم على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. ولكن، كما يحدث في كل البلدان المستقلة ذات السيادة، سيكون على التيموريين أنفسهم في نهاية المطاف أن يقرروا بشأن مسائل مثل العدالة وطبيعة ودور القوات المسلحة والشرطة، والإدارة الاقتصادية، والإدارة وما إلى ذلك، وفقاً لنظامهم الدستوري والديمقراطي.

وتيمور - ليشتي طفل الأمم المتحدة، وبالتالي، فهي تحتاج إلى عالمية وموضوعية الأمم المتحدة، التي يتعين عليها أن تقوم بدور رئيسي مرة أخرى. ونرى أن تلك المهمة الجديدة ينبغي أن تيسر الحوار السياسي والمصالحة، وتعيد الأمن وتصونه وتضمن أن تكون انتخابات عام ٢٠٠٧ سلمية وحرة ونزيهة. هذا ما يتوقعه التيموريون منّا، وبالتالي، يجب أن تكون تلك هي مهمتنا في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن البرتغال مستعدة للإسهام بالقوات للعمل تحت قيادة الأمم المتحدة وإشرافها.

إن العدالة عنصر رئيسي في المصالحة السياسية الطويلة الأمد. من المهم أن نثبت الحقيقة فيما يتعلق بأحداث العنف الأخيرة، التي وقعت في ٢٨ نيسان/أبريل و ٢٥ أيار/مايو. ونرحب بطلب إنشاء لجنة تحقيق خاصة كما ورد في رسالة وزير الخارجية راموس - هورتا إلى الأمين العام في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونرحب على وجه الخصوص

بكـون جميـع الجهـات الفاعلـة تعتـبر ذلـك خطـوة ضـرورية للتوصل إلى تسوية واحترام سيادة القانون.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء الهجمات الأخيرة وأعمـال السلب التي تعرضت لها وزارة العـدل، ومكتـب المـدعي العـام وسجلات وحدة الجرائم الخطيرة، وخاصة السجلات المتعلقـة بجـرائم عـام ١٩٩٩. ويطمئننـا أن نعلـم بـأن الأمـم المتحـدة لديها نسخ من تلك السجلات. هذه الأحداث المؤسفة تبين ضرورة أن نضمن مساءلة كل المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمـور – ليشتي، استجابة للرغبـة المشروعة لـدى جميع المتضررين جراء العنف في تحقيق العدالـة. لـذلك، فإننـا ما زلنا نتطلع إلى تقرير الأمين العام الـذي يرسـم نهجاً قانونياً سليماً إزاء مسألة المساءلة في تيمور – ليشتي.

والبرتغـال تُـذَكِّر بمـسؤولية المجتمـع الـدولي ومجلـس الأمن إزاء تيمور – ليشتي. وستبقى البرتغال ملتزمة بترسيخ الـسلام والديمقراطيـة والاسـتقلال الـسياسي التـام لتيمـور – ليشتي.

الرئيسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلنـدا) (تكلمـت بالانكليزيـة): أسـتهل كلمـتي بـشكر الأمـين العـام ومجلـس الأمـن علـى الخطـوات الـتي اتخـذت حـتى الآن إزاء الوضـع في تيمـور – ليشتي. وأود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص إيان مـارتن على إحاطتـه الإعلاميـة. ونرحـب كـذلك بالتحـديث مـن الـوزير راموس – هورتا الذي نقله إلينا السفير صباح اليوم. وسمعنـا رسالته ومفادها أن الوضع لا يستعصي على الحل.

لقـد تحـسن الوضـع منـذ وصـول قـوات مـن بلـداننا الأربعة، وإن كـان لا يـزال هـشاً. ونـشر قـوات مـن نيوزيلنـدا في تيمور – ليشتي يتكون حالياً من ١٧٦ جنـدياً، بـدعم مـن فريق للتخطيط العسكري في أستراليا ودعم سوقي وخـدمات النقل الجوي. وإننا نقدر عبارات التأييد لنـشر قواتنـا استجابة لطلب تيمور – ليشتي. ونيوزيلندا تلتزم تماماً بالتعـاون الوثيـق مع القوات من أستراليا وماليزيـا والبرتغـال، وبالتنسيق الوثيـق مـع حكومـة تيمـور – ليـشتي ومكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور – ليـشتي. فهـذا التنـسيق والتعـاون مـن جانـب كـل الأطراف أمر حيوي.

واهتمامنـا الفـوري ينـصب علـى اسـتتباب القـانون والنظـام. وقـد أسـهمنا أيـضاً في جهـود الغـوث الإنـسانية. وما زالت حكومة نيوزيلندا تفكر في حجم ومـدة بقـاء قواهتا في تيمـور – ليـشتي حاليـاً. ولكـن نتوقـع أن تبقـى قواتنـا في تيمور – ليشتي ما دامت هناك حاجة لـذلك. وتنظر حكومـة نيوزيلنـدا في خيـارات لتقـديم مزيـد مـن المـساعدة لتيمـور – ليشتي، بما في ذلك الإسهام بالشرطة.

ولأن الوضع قد تغير بصورة جذرية الآن، نحتـاج إلى مزيـد مـن الوقـت لكـي تـتمكن حكومـة تيمـور – ليـشتي والمجتمع الدولي من تقييم الخيـارات مـستقبلاً. والمعطيـات الـتي عرضها المبعوث الخاص إيان مـارتن وبعثـة تقيـيم الاحتياجـات سـتكون عناصـر أساسـية، تكملـها آراء البلـدان المـساهمة والـشركاء الإقليمـيين. ونيوزيلنـدا مـستعدة لتقـديم المـساعدة والمشاركة طوال فترة عمل فريقها.

ونلاحظ أنه ينبغي لكـل بعثـة مقبلـة للأمـم المتحـدة، ولجميـع الـشركاء متعـددي الأطـراف والثنـائيين، أن يتعـاونوا مع تيمور – ليـشتي مـن أجـل بنـاء قـدرات مؤسـسية حقيقيـة. ونيوزيلندا تؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمـور – ليـشتي لفتـرة أخـرى، لإفـساح الوقـت الكـافي لبعثـة تقيـيم الاحتياجات لزيارة البلد وإعداد تقريرها على نحو سريع.

ولحكومـة تيمـور – ليـشتي دور أساسـي خـلال هـذه العملية، خاصة بـالنظر إلى أنـه لا يمكـن أن يـستتب الاسـتقرار الحقيقي إلا بعد تسوية المـسائل الـسياسية المعلقـة. ونيوزيلنـدا

تتعاطف مع التحديات الرئيسية التي يتم التصدي لها. وبعض تلك التحديات نتج عن العملية المعقدة لبناء الدولة، وما تنطوي عليه من تبعات. ونحث القيادة التيمورية ونشجعها على معالجة تلك التحديات على نحو بناء ودستوري وبطريقة تعزز الثقة والاحترام. ونتطلع إلى عودة الأمن والاستقرار إلى تيمور – ليشتي كيما تسترد الثقة في المستقبل في أقرب وقت ممكن.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للخطوات التالية – لا مجرد الجانب الأمني والشرطي، بل كل عناصر الاستقرار والانتعاش. وكما نعرف جميعاً، فإن استثمار الشعب التيموري والشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي كان كبيراً. ومن الأهمية بمكان لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي توجيه رسالة التزام طويل الأمد بدعم تيمور – ليشتي ومساعدتها. ونيوزيلندا ستبقى شريكا ثنائياً ملتزماً، وسنواصل تقديم المساعدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد راضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): منذ فترة غير طويلة، حصلت تيمور – ليشتي على استقلالها، بمساعدة الأمم المتحدة. وبمشاركة فعالة ومستمرة من الأمم المتحدة وبعزم قادتها وشعبها، مثلت تلك الأمة الفتية قصة نجاح لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام وبناء الدولة. ومع ذلك، فإن اندلاع أعمال العنف والاضطرابات الأهلية مؤخراً قد هدد بتقويض الجهود والتضحيات التي بذلت لتحقيق التقدم والتنمية للشعب وتلك الأمة ذات السيادة. ونؤمن بقوة أنه من خلال هذه الهيئة، فإن المجتمع الدولي عليه التزام بضمان أن يستمر السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي. وعندئذ، يمكن لهذه الأمة الفتية أن تستمر في تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية لتحقيق أهدافها التنموية.

وبنفس الشعور بالالتزام استجابت ماليزيا، بقدراتها المحدودة، استجابة سريعة للطلب العاجل من حكومة تيمور – ليشتي للمساعدة في استعادة القانون والنظام في ذلك البلد. وحالياً، تم نشر عدد من قوات الشرطة الماليزية و ٣٣٣ من الأفراد العسكريين في تيمور – ليشتي. وتعمل تلك القوات بالتعاون الوثيق مع قوات الدفاع والأمن من أستراليا ونيوزيلندا والبرتغال.

ومما يثلج الصدر تماماً أن نسمع من السيد مارتن والممثل الدائم لتيمور – ليشتي أن الوضع قد تحسن وأن بوادر عودة الأمور إلى نصابها بدأت في الظهور. ولكن، يجب ألا ننسى أن الاضطرابات والقلاقل الأهلية غير المتوقعة تذكرنا بأن تيمور – ليشتي ما زالت في مراحلها الهشة من بناء الدولة، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تهب لمساعدتها عند الاقتضاء.

وماليزيا ترحب بقرار الأمين العام إيفاد السيد مارتن كمبعوث خاص إلى تيمور – ليشتي لتقييم الوضع الراهن وتيسير الحوار السياسي. وندعو مجلس الأمن، بالتشاور الوثيق مع تيمور – ليشتي، إلى مواصلة إجراء تقييم شامل للمشاكل الكامنة التي تواجهها، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بغية إيجاد حلول دائمة. علينا ألا نغض الطرف، عن عوامل، منها الفقر، والبطالة، وانعدام التنمية الاقتصادية أو بطء وتيرتها، ومجمل القول إننا نرى أنه ينبغي للمجلس أن ينظر، بالتعاون الوثيق مع تيمور – ليشتي، في العناصر الممكنة كافة التي قد تعيق السلم والتنمية، وأن يعالجها بوضع حضور واسع النطاق للأمم المتحدة، والمشاركة في القطاعات التي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة بما في ذلك القطاع الأمني.

ونظرا إلى هشاشة الوضع الأمني في تيمور – ليشتي والحاجة إلى إعادة بناء ثقة الشعب، لا سيما خلال هذه

الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لدينا شعور قوي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في وضع عملية شاملة لحفظ السلام حسب الاقتضاء. وعلاوة على الحاجة الفورية لقوة شرطة تحت مظلة الأمم المتحدة للحفاظ على القانون والنظام، لا محيد لنا عن نشر عملية لحفظ السلام حتى تصبح الأمم المتحدة واثقة من أن شرطة وطنية وقوات دفاع متماسكة تمت إعادة إنشائها بشكل تام.

وبشأن اقتراح تمديد مدة ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي، لمنحه الوقت الكافي لتقييم الحالة في تيمور - ليشتي بشكل متأن وشامل، يرى وفد بلدي أن أي اقتراح بالتمديد من شأنه أن يستلزم تقييما جديا، وفي هذا السياق، نؤيد رأي تيمور - ليشتي بأن شرطة للأمم المتحدة وبعثة عسكرية ومدنية قوية ضروريتان لمساعدة شعب تيمور - ليشتي على تعزيز السلم والحرية اللذين حققهما بشق الأنفس. نحن على استعداد لتوفير فرق شرطة إضافية عندما تُقرر الأمم المتحدة ذلك.

ومما يثير قلق وفد بلدي أن أكثر من ١٣٣ ألف مشرد داخليا يعيشون في أماكن مختلفة في ديلي ومناطق أخرى في البلد. يجب إعطاء الأولوية لتوفير الحماية، والأغذية، والماء، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، وإيواء المشردين داخليا قبل تشجيعهم على العودة. ونود أن نشيد بالمساهمات التي تم تقديمها وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة الاستجابة إلى حاجات أولئك الناس.

وأخيرا، نود أيضا أن ندعو الأطراف كافة في تيمور - ليشتي لمواصلة حوارها السياسي والتزامها بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتسوية خلافاتها سلميا، والعمل من أجل الوحدة الوطنية والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ناصر (قطر): في البداية أرحب بالسيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي على إحاطته لنا هذا الصباح.

ونشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة المبذولة في سبيل الوصول إلى حل سلمي للوضع في تيمور - ليشتي وإحلال السلام والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية بصورة دائمة.

لقد تسارعت وتيرة الأحداث في تيمور - ليشتي خلال الأسابيع القليلة الماضية وأخذت بعدا جديدا يخشى أن يتسبب في أزمة إنسانية في بلد يعاني من الفقر أساسا، وتشير التقارير إلى أن المخيمات التي يعيش فيها الفارون من أحداث العنف قد تتحول إلى نقاط احتكاك بسبب سوء الأحوال المعيشية فيها، الأمر الذي يحتم علينا سرعة التحرك لتلبية الاحتياجات الإنسانية وضمان عودة الأمن والاستقرار لهذا البلد.

وفي هذا الصدد يثني وفد بلادي على قيام الدول الصديقة الأربعة الحاضرة معنا اليوم بإرسال قواها إلى تيمور - ليشتي من أجل ضمان استتباب الأمن وعودة الاستقرار إلى ذلك البلد. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها تلك القوات، فإن أعمال العنف والسلب لا تزال قائمة في العاصمة ديلي، فعودة الاستقرار تتطلب تكاثف وتضافر جهود المجتمع الدولي لوقف العنف والدعوة للمصالحة الوطنية وتقديم مصلحة البلد على أي خلاف.

لقد لعبت الأمم المتحدة دورا فعالا في تيمور - ليشتي، ذلك البلد الحديث العهد على مدى السنوات الماضية، واستثمرت طاقات كبيرة فيه من أجل تحقيق الاستقرار ودعم تلك الدولة الناشئة، ورغبة في المحافظة على الانجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة وضمان عدم إضرار الأزمة الحالية بها، فإن الأمر يتطلب تعاضد المجتمع

الدولي وبالأخص مجلس الأمن لتقديم الدعم الكامل لضمان بقاء الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، بل وبشكل أوسع من قبل وأشمل ميدانيا وعسكريا، والنظر باهتمام أكبر في المقترحات التي سيقدمها الأمين العام حول مستقبل عمل الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، الأمر الذي قد يساعد على تهيئة المناخ الملائم لمرحلة الانتخابات المقبلة.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيتم توزيع بياننا، ولهذا أود أن أتطرق إلى خمس نقاط.

أولا، نعرب عن الأسف الشديد للتطورات السلبية الأخيرة في تيمور – ليشتي.

ثانيا، نشيد بالعمل السريع الذي قام به الأمين العام ليس للتشاور مع القادة في المنطقة وإبقاء الاتصالات بالبلدان التي التزمت بإرسال قوات لإعادة الاستقرار فحسب، ولكن لاتخاذه قرار إيفاد مبعوثه الخاص أيضا. ورسالة المبعوث الخاص أن الوقت ليس وقت اليأس، وأن الوقت قد حان لعمل شعب تيمور – ليشتي وقادته، وللمجتمع الدولي معا، تستحق دعمنا الجماعي.

ثالثا، نشيد بأستراليا، والبرتغال، وماليزيا، ونيوزيلندا على استجابتها لإرسال قوات للمساعدة على استعادة النظام والاستقرار، وبالذين استجابوا وما زالوا يستجيبون للتحديات الإنسانية القائمة.

رابعا، نناشد القيادة التيمورية اتخاذ تدابير عاجلة للشروع في علاج جذور الصراع، بما في ذلك الاستجابة لرسالة الأمين العام بأنه يجب عدم القيام بأية تدابير تصحيحية إلا في إطار الدستور، ونحن نؤيد إنشاء لجنة تحقيق خاصة.

وأخيرا، فإن انتكاسة تيمور – ليشتي مأساوية، وباستعادة أحداث الماضي، يمكن القول إن قوات حفظ السلام في تيمور – ليشتي سُحبت قبل الأوان. بيد أنه يمكننا معاجلة هذا الوضع بتقديم الدعم لتيمور – ليشتي وهي تضمد جراحها، وبمساعدة هذا البلد على حل مشاكله الاجتماعية والاقتصادية. وتحتاج تيمور – ليشتي إلى تعزيز حضور الأمم المتحدة وتوسيعه. يمكن للمجلس أن يساعد على تحقيق ذلك. وستدعم جمهورية تنزانيا المتحدة هذه الجهود.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في تيمور – ليشتي. نحن نعتقد أن تعيين السيد مارتن للقيام بهذه المهمة الحساسة هو التصرف الأنسب، وذلك لمعرفته العميقة بالوضع في تيمور – ليشتي وعلاقاته الممتازة مع معظم القادة التيموريين.

ونشيد أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتيمور – ليشتي بالنيابة عن وزيره في الشؤون الخارجية، السيد راموس نورتا. ومن خلال السفير غوتيريس، أود أن أعرب مرة أخرى للسلطات في ديلي أن الأرجنتين تواصل وستواصل دعمها لتيمور – ليشتي في هذه الظروف الصعبة، وأن بلدي سيضع بعين الاعتبار تفضيلات تيمور – ليشتي على النحو الواجب عند اتخاذ قرار بشأن مستقبل حضور الأمم المتحدة.

دعونا نذكر بأن تيمور – ليشتي بلد ذو سيادة طيلة أكثر من أربع سنوات حتى الآن. ونحن ندعو شعب وقيادة البلد إلى حل كل الخلافات القائمة الآن بالوسائل السلمية، في إطار العمليات الديمقراطية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ونعتقد بأنه يجب بذل جهود إضافية لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي غضون ذلك الإطار، من المهم الحصول على نتائج التحقيقات الحالية في الظروف والأسباب الجذرية

للعنف الذي حدث مؤخرا. كما نعتقد أنه لا يمكن أن يفلت المسؤولون عن تلك الأعمال من العقاب.

إن بلدي يتذكر بوضوح الأحداث المؤلمة عام ١٩٩٩، ويعتقد أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل وضع حد لحلقة العنف. وفي هذا الصدد، تعترف الأرجنتين وترحب بكل الجهود التي بذلتها استراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا بنشرها قوات عسكرية وشرطية في الوقت المناسب. ونرحب بالبيانات التي أدلت بها تلك الوفود في بداية هذه الجلسة.

ونعتقد أن العنف لا يتأتى من الناس الذين أبعدوا عن القوات المسلحة فحسب. استغلت عصابات وجماعات غير قانونية أخرى الموقف لكي تنشر المزيد من الفوضى والارتباك. وكما تم إظهاره فإن انتشار الأسلحة الصغيرة في البلد مصدر إضافي للقلق.

لقد فرضت الأحداث الخطيرة في تيمور - ليشتي علينا أن نعيد تقييم التشخيص المغالي في التفاؤل الذي قمنا به قبل أشهر قليلة. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن تقييم الأمانة العامة بصدد مستقبل معونة الأمم المتحدة لسد حاجات تيمور - ليشتي يجب مراجعته بغية ضمان توطيد التقدم المحقق في ذلك البلد منذ استقلاله وكذلك لمنع تعريض تلك المكاسب للانتكاس.

ونعتقد أنه من الواضح بشكل متزايد أن استمرار وجود القوات العسكرية والشرطية الدولية سيكون ضروريا في الأشهر القادمة، وبخاصة في ضوء الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠٠٧.

ونتوقع أن نتلقى بأسرع ما يستطاع توصيات معينة من الأمين العام فيما يتعلق بالشكل المحدد لمثل ذلك الوجود وتكوينه. إلا أن علينا ألا نستبعد سلفا إمكانية إدراج عناصر عسكرية وشرطية في ولاية للبعثة التي ستحل محل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وعلى أساس توصيات الأمين العام ومع مراعاة أفضليات حكومة تيمور - ليشتي، فسيشترك وفد بلدي بنشاط في المفاوضات التي ستجرى في الأسابيع المقبلة من أجل إنشاء الحضور الجديد للأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه يجب منح ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تمديدا تقنيا إلى أن تتمكن الأمانة العامة من وضع تفاصيل العملية الجديدة.

وبالمثل نعتقد أن حضور القوات الدولية بموجب الترتيبات الثنائية الحالية سيكون ضروريا للمحافظة على الأمن في تيمور - ليشتي إلى أن توضع الترتيبات الجديدة المتعددة الأطراف موضع التنفيذ.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): نود في البداية أن نرحب بالسيد إيان مارت، المبعوث الخاص للأمين العام، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية. كما نود أن نشكر السفير غيتيريس لإحاطته نيابة عن الوزير راموس - هورتا.

إن بيرو تأسف لأحداث العنف التي وقعت في تيمور - ليشتي في الأسابيع الماضية والتي تتعلق بالحالة السياسية والأمنية في ذلك البلد، مما يوضح المشاكل الخطيرة التي لا يزال البلد يواجهها. وأود أن أعرب عن امتناننا لكل التيموريين والفاعلين الدوليين الذين يسعون إلى الحوار والمصالحة بغية إقرار السلم والأمن.

كما نرحب بتأييد البلدان الأربعة التي وفرت قوات أمنية ودفاعية بموجب اتفاقات ثنائية، ونود أن نرحب بالبيانات التي أدلت بها هنا في المجلس.

وبالمثل نود أيضا أن نؤكد على المساعدة الإنسانية التي قدمتها بعض المنظمات الدولية في الوقت المناسب،

بما فيها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية للسكان المدنيين وللمشردين. واعتقد أنه ينبغي أن تستمر تلك المساعدة.

وتعتقد بيرو أن القلاقل التي تشهدها تيمور – ليشتي الآن تتطلب الدعم الدولي. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تتخلى عن تيمور – ليشتي في وقت تحتاج فيه إلى هذه المساعدة الحيوية. وكما أوضحناه في بياناتنا السابقة، نعتقد أن تيمور – ليشتي تحتاج إلى عقد تقدم بموجبه الأمم المتحدة وأصدقاء تيمور – ليشتي وشركاؤها والمجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية الموارد لتحقيق الأهداف المعنية التي تضمن الاستقرار والتنمية والأمن في ذلك البلد.

ولتحقيق هذا، من المهم أن تقدم الحكومة بروح المسؤولية خطة سياسية وتنموية تتفق عليها كل الجهات الفاعلة الاجتماعية وتتضمن السياسات والأفعال الرامية إلى ضمان الحكم الرشيد، وكذلك البرامج المتصلة بتخصيص الدخل المتولد من النفط والغاز للتنمية ولمكافحة الفقر. ومن المهم أن تضمن الحكومة أن الموارد توزع بطريقة تستفيد منها أشد قطاعات السكان احتياجا. ونعتقد أن هذه خطوة حيوية على الطريق المفضي إلى دولة قادرة على الحياة ومستدامة على المدى الطويل.

ونعيد التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل كل ما بوسعه من أجل حماية الاستثمار الذي قامت الأمم المتحدة به في تيمور – ليشتي. ونؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لشهر آخر، ولكننا نعتقد أنه يجب أن تكون لمكتب الأمم المتحدة الذي سيُنشأ بعد ذاك المكتب ولاية قوية يكون محورها تقوية الديمقراطية وبناء قدرات الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المعونة اللازمة في مجال الأمن ودعم الانتخابات.

وسيشكل نجاح انتخابات ٢٠٠٧ خطوة حاسمة لبناء السلام والديمقراطية في تيمور – ليشتي.

ومثلما أوضحنا، تدعو بيرو قادة تيمور – ليشتي أن يتصرفوا بروح المسؤولية عن طريق الحوار وبناء الثقة. ونرى أنه من المهم التحقيق في أسباب أحداث العنف التي وقعت في ديلي وغيرها من المدن وأن تتخذ التدابير في هذا الشأن. كما نرى أنه من المهم أن تستمر عملية تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة؛ خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالضحايا وعدم السماح للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بالإفلات من العقاب.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أثني عليكم لدعوتكم إلى عقد هذه الجلسة، وأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، عن تقدير وفد بلدي لإحاطته الإعلامية بصدد الأزمة في تيمور – ليشتي. وأخذنا علما بالمعلومات المستكملة وبالتقييمات التي تقدم بها ممثلو استراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، وهي البلدان التي تتصدر حاليا الجهود الدولية لإعادة الحياة الطبيعية إلى تيمور – ليشتي. ويضم وفدي صوته إلى أصوات الآخرين الذين شكروها على مبادرتها التي تستحق تشجيعنا وتأييدنا.

وفي هذا الشأن، نرحب بالاقتراح الداعي إلى إنشاء قوة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ومما هو مأمول فيه أن يخلِّف سكان تيمور – ليشتي بسرعة الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية وراءهم وأن يعودوا إلى الاتحاد وراء قادتهم في بناء أمة موحدة وراغدة. ونناشد الذين ما يزالون عازمين على إشاعة الاضطراب أن يتيقنوا أن بلدا في حالة استقطاب حاد وغير مستقر وفقير ليس في نهاية الأمر في صالح أحد. ولذا يجب عليهم أن يضعوا أسلحتهم

جانبا وأن يعودوا إلى حوار صريح ومفتوح لمعالجة الأسباب الجذرية لمشاكل تيمور - ليشتي.

ولن يؤدي الإعراب عن الإحباط عن طريق العنف إلا إلى زيادة تفاقم ويلات المحرومين، وجعل الحياة أكثر تعاسة وأقل أمنا للسكان. والواقع أن المشهد القاتم المتمثل في إيواء الآلاف من المشردين في مخيمات مؤقتة واعتمادهم على الإغاثة، يشكل خطوة للخلف بالمقارنة بالتفاؤل الذي اقترن حتى وقت قريب بتحول تيمور - ليشتي المطرد إلى دولة تتوفر لها مقومات الاستمرار.

وعلى الرغم من هذه النكسات، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد شعب تيمور - ليشتي على أن يخرج من السبيل الخطير الذي سلك مؤخرا. ويرى وفدي أن استعادة القانون والنظام تشكل تحديا مباشرا وأولوية قصوى في هذه الظروف. ونؤيد أيضا النداء إلى تقديم مساعدة غوثية إنسانية عاجلة للمشردين. وفي الوقت نفسه، لا شك في أنه لن يتسنى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في تيمور - ليشتي إلا إذا عولجت مسألة التنمية الطويلة الأجل في البلد بإحساس شديد بالإلحاحية. وفي حين ينبغي المضي بقوة في تنفيذ برنامج التنمية المؤسسية وبناء القدرات دقيق التصميم، بصفته لبنات البناء اللازمة للدولة الحديثة، تظل الحقيقة هي أن تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب هي التي ستجعل كل مواطن يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. ويتطلب ذلك، بدوره، أن تعطى تيمور - ليشتي فرصة اقتصادية حقيقية كيما تتطور، ويجب أيضا أن يأخذ هذا في الحسبان ضرورة تسخير موارد البلد وإدارتها بطريقة تفيد الأجيال القادمة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، يقدر وفد اليابان عقدكم هذه الجلسة الهامة اليوم بشأن تيمور - ليشتي، التي هي بلد فتي يكافح في سبيله إلى بناء دولة واعدة، ولكنه يجد نفسه الآن فجأة يحيط به الاضطراب. وأشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة، على أساس اتصاله النشط على أرض الواقع بقادة تيمور - ليشتي. وأشكر أيضا ممثلي البلدان الأربعة التي نشرت قوات لتحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي بناء على الطلب العاجل من حكومة تيمور - ليشتي، على بياناتها.

وكنا نأمل أن يكون السيد خوسيه راموس أورتا، وزير الخارجية والداخلية، موجودا معنا في هذه الجلسة اليوم. إلا أننا نفهم جميعا أن من العسير عليه أن يغادر بلده في هذا الوقت الحرج. ووجهت حكومتي رسالة قوية إليه وإلى القادة الآخرين في حكومة تيمور - ليشتي بشأن استمرار دعم اليابان القوي لهم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا وبفريقه على أرض الواقع، لجهودهم الدؤوبة، وبخاصة للزيارات التي قام بها السيد هاسيغاوا للعديد من الأماكن في البلد بغية المساهمة في تقدم عملية المصالحة السياسية.

وأعرب الكثير في الأمم المتحدة وخارجها عن اقتناعهم بأن تيمور - ليشتي قصة نجاح تدعو إلى الفخر في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام - نموذج للتعاون الدولي من أجل السلام والتعاون الإنمائي، عملت فيه الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي مع شعب إقليم لمساعدته في الانتقال بنجاح من الصراع إلى السلام وبناء الدولة.

وطوال فترة وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، أبدى الشعب في تلك الأرض، بتوجيه من قادتها الموقرين، مرونة ملحوظة وإحساسا بالملكية، وخطا خطوات مطردة نحو التنمية

المستدامة. ووحدت العوامل الفاعلة الهامة الأخرى، مثل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، قواها لتوفير المساعدة التكميلية التي لا غنى عنها. وعلى أساس المنجزات التي تحققت في مجالي السلامة العامة والنظام، والتقدم المطمئن المحرز في بناء مؤسسات الدولة، كان رأينا الجماعي في المجلس حتى مؤخرا يرمي إلى إنهاء اشتراك الأمم المتحدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بطريقة حريصة وتدريجية.

غير أن الأحداث والاضطرابات التي شهدناها في الأسابيع القليلة الماضية في ديلي وسائر أنحاء البلد كشفت عن الطابع الهش للحالة الراهنة. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن الاضطراب الحالي وزيادته كانا إلى حد كبير نتيجة للصراعات السياسية فيما بين القيادة في تيمور - ليشتي.

وفي أعقاب الاضطراب، كانت أشد الضروريات إلحاحا هي استعادة القانون والنظام في المجتمع. وتشيد اليابان بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الأربعة - استراليا، وماليزيا، ونيوزلندا، والبرتغال - والمتمثلة في إرسال قوات لها من الجيش والشرطة ردا على طلب حكومة تيمور - ليشتي، لتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية. ولم يكن ذلك الرد من جانب البلدان الأربعة موضع ترحاب فحسب، ولكنه برهن أيضا في رأينا على وجود درجة من النضج في التزام البلدان التي لها مصالح في المنطقة بمعالجة مسألة السلام والرفاهه في المنطقة في مجموعها.

ومن الجلي، في الوقت ذاته، أن حل المشاكل التي يواجهها التيموريون يجب أن يتجاوز الاستعادة الفورية للنظام العام، وأن يتضمن تدابير تعالج الأسباب الكامنة وراء المشكلة الحاصلة حاليا في تيمور - ليشتي. ومن المهم في ذلك الصدد وفي المقام الأول، تحقيق المصالحة السياسية الداخلية عن طريق ملكيتها من جانب التيموريين أنفسهم. ونرى أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور مفيد في تسهيل هذه العملية التي ينبغي مع ذلك أن يقودها ويمتلكها التيموريون وليس الأمم المتحدة. ونأمل أن يسلم القادة السياسيون في تيمور ليشتي جميعهم بمسؤوليتهم، وأن يسعوا إلى إقامة علاقة بناءة واستشرافية فيما بينهم، وأن يضعوا وحدة البلد وخير مصالحه فوق كل شيء.

وفيما يتعلق بطلب حكومة تيمور - ليشتي بشأن إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في حوادث العنف التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، ينبغي النظر بدقة في اشتراك الأمم المتحدة وطريقة ومدى ذلك الاشتراك في هذه العملية، مع مراعاة جملة أمور منها النقاط التي أشرت إليها توا.

وأود أيضا أن أشير إلى الأزمة الاقتصادية الحاصلة في هذا البلد، والتي شرد فيها داخليا ما يزيد على عشرة آلاف من السكان، وأرغموا على العيش في أحوال مؤلمة. ولتخفيف حدة حالتهم، وجه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمس نداء عاجلا طلب فيه توفير ١٨,٩ من ملايين الدولارات. وقررت حكومتي الإسهام بمبلغ ٥ ملايين من الدولارات ردا على ذلك النداء. ونطالب برد سريع وإيجابي مماثل من الدول الأعضاء الأخرى.

وينبغي، بالتوازي مع الحل السياسي، أن ننظر مرة أخرى في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي يواجهها التيموريون والتي تسهم في وجود الحالة الهشة في المجتمع وتوجد أسبابا للقلاقل. وهنا يمكن استيعاب المزيد من الدروس. ومشكلة البطالة الحادة بين الشباب التي سلطت الأضواء عليها ليست أقل هذه الدروس. وقد لا تدخل الجهود الرامية إلى تخفيف حدة هذه المشاكل الاجتماعية، بما فيها اتساع نطاق البطالة، في الاختصاص المباشر لمجلس الأمن. بيد أن مناقشة هذه المسألة شيء لا يمكن تجنبه لما له

من أثر على نتيجة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في تيمور - ليشتي، وفي الحالات الأخرى التي تشارك فيها الأمم المتحدة في بناء السلام في أماكن أخرى في العالم. وفي حين قدم المجتمع الدولي باستمرار دعمه لتعمير تيمور - ليشتي وتنميتها، عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، نرى أن هذه المسألة لم تعالج على نحو كاف.

ومن الأهمية بمكان الآن استخدام موارد المساعدة الدولية هذه بطريقة فعالة وذات كفاءة، والسعي إلى معالجة المشاكل الاجتماعية للبلد بطريقة شاملة، مع الاحترام التام مرة أخرى لمفهوم الملكية من جانب تيمور - ليشتي. وينبغي أن تركز قيادة البلد على الأسباب الجذرية للمشاكل، وأن تكفل التوزيع المناسب للموارد. وينبغي إدارة العائدات الهامة التي يحتمل تحقيقها من تنمية الموارد في تيمور - ليشتي إدارة حصيفة وبطريقة شفافة، من أجل استخدام تلك الموارد على نحو ناجع، ولخير مصلحة الشعب التيموري.

ونرى أنه يمكن اعتبار تيمور - ليشتي حالة جديرة بالدراسة في لجنة بناء السلام في موعد مناسب مبكر.

وينبغي النظر في شكل اشتراك الأمم المتحدة بعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في ضوء تلك النقاط المذكورة آنفا. ويتعين على المجتمع الدولي الآن أن يستخلص درسا من هذه المجموعة الأخيرة من الحوادث، وأن يجري استعراضا لأنشطة الأمم المتحدة السابقة، وأن يلتمس السبل اللازمة لتعزيز دور المنظمة في تيمور - ليشتي على سبيل الاستعجال ولكن بدرجة معينة من الحذر. ومن أجل السماح بإجراء هذا الاستعراض والقيام بهذا التخطيط للاشتراك بعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، نؤيد اقتراح الأمين العام بالقيام مرة أخرى بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة زمنية مناسبة.

وستتشاور اليابان مع أعضاء المجلس، وأعضاء الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي وكبار أصحاب المصلحة الآخرين بشأن مشروع قرار يتعلق بالتمديد. ونتوقع أيضا أن يقدم الأمين العام توصيات إلى المجلس لكي ينظر في متابعة البعثة في فترة قريبة معقولة، استنادا إلى تقييم البعثة الميدانية بقيادة السيد هاسيغاوا وفريقه والمبعوث الخاص، السيد إيان مارتن. ونتطلع قدما إلى صدور تقريره عن ذلك الموضوع في الوقت المناسب.

وأخيرا، قدمت اليابان دعما ملموسا إلى تيمور - ليشتي في غضون الأعوام السبعة الماضية، منذ بداية مشاركة الأمم المتحدة في ذلك البلد في كل مراحلها. ويشمل ذلك إرسال كتيبة هندسية من قواتنا للدفاع الذاتي، فضلا عن مستشارين من قوات الشرطة وخبراء مدنيين لبناء القدرات. ونؤيد أيضا عددا من مشروعات المساعدات وبرامجها على صعيدي الحكومة والمجتمع المحلي. وسنواصل العمل الوثيق مع حكومة تيمور - ليشتي وبالتشاور الوثيق مع الفريق الأساسي، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية والعناصر الرئيسية الفاعلة الأخرى في المنطقة وخارجها.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ، على إحاطته الإعلامية المفصّلة عن الحالة في تيمور - ليشتي وعلى جهوده المبذولة الرامية إلى عودة الحالة إلى وضعها الطبيعي. واستمعنا أيضا باهتمام بالغ إلى بيان السيد راموس هورتا، وزير الخارجية والدفاع في تيمور - ليشتي.

يشعر الاتحاد الروسي بالقلق حيال تواصل الأزمة الخطيرة في تيمور - ليشتي. وتبقى الحالة هناك معقدة وغير مستقرة جدا. ومن مصادر الانشغال الخاص التوتر المتزايد

بين المجموعات العرقية في المجتمع التيموري، وزيادة الصراعات السياسية الداخلية. وعلى الرغم من ذلك، لا يسعنا إلا ملاحظة الأثر الإيجابي للانتشار السريع، بطلب من قادة تيمور - ليشتي، للقوات العسكرية والشرطية الدولية من استراليا، والبرتغال، وماليزيا ونيوزيلندا وكذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في حل هذه الأزمة.

ونثمّن للغاية نشاطات الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد إيان مارتن؛ والممثل الخاص للأمين العام السيد هاسيغاوا؛ وجميع العاملين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وبالطبع، لا يزال أمامهم المزيد من العمل.

لقد بينت الأزمة في تيمور - ليشتي بجلاء كيف أن مؤسسات الدولة الرئيسية في البلد تبقى ضعيفة وغير مستقرة، إزاء خلفية من المشكلات الاجتماعية والسياسية الكبيرة. ومن الضروري أن تتناسب معايير وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل وطرائقه مع احتياجات البلد. ونتوقع أن يتقدم الأمين العام بتوصيات محددة في ذلك الصدد. ونأمل أن تراعي التوصيات الدروس المستفادة في هذه الأزمة ورغبات قادة تيمور - ليشتي.

السيد لي جونوا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، على إحاطته الإعلامية عن أحدث التطورات في تيمور - ليشتي. ونود الإعراب أيضا عن تقديرنا لبيان ممثل تيمور - ليشتي الدائم بالنيابة عن وزير خارجية البلد. وإضافة إلى ذلك، يود الوفد الصيني أيضا أن يتقدم بالشكر إلى ممثلي البرتغال وماليزيا والنمسا ونيوزيلندا على إحاطاتهم الإعلامية بشأن أنشطة القوات العسكرية والشرطية لكل بلد من بلدانهم. وفي وقت يسوده الاضطراب في تيمور - ليشتي، أرسلت تلك البلدان الأربعة بطلب من حكومة تيمور - ليشتي، قوات عسكرية وشرطية، كان لنشرها بسرعة دور هام في المساعدة على إعادة استتباب الاستقرار والنظام على الأرض. ونعرب عن تقديرنا لهم على جهودهم. وأنتهز كذلك هذه الفرصة للإشادة بكل العاملين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على عملهم المتواصل في ظل ظروف صعبة.

على مدى ما يزيد على ستة أعوام، كانت تيمور - ليشتي قصة نجاح ومصدر اعتزاز بين عمليات الأمم المتحدة. بيد أن الاضطرابات المتواصلة خلال الأسابيع الستة الماضية كانت مصدر قلق للمجتمع الدولي. ويتساءل الناس: هل ذهبت قصة نجاح الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أدراج الرياح؟ وهل سيضيع استثمار المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي هباء؟

وأتذكر أن ممثل الوفد الصيني، وهو يتكلم هنا في هذه القاعة، قارن تيمور - ليشتي، وهي أصغر البلدان عمرا وأقلها نموا في آسيا، بطفل يخطو أولى خطواته: فعلى الرغم من أنه يخطو بشجاعة خطواته الأولى ولكنه مع ذلك يمكن أن يسقط. وللأسف، تعرضت تيمور - ليشتي للسقوط بسبب عودة عدم الاستقرار. وما ينبغي لنا فعله، بدلا من التأسي والتأوه، هو مساعدة تيمور - ليشتي على النهوض مرة أخرى بأسرع وقت ممكن، وشفاء جراحها والعودة إلى مسار التنمية المطردة والسليمة.

وتحقيقا لذلك، ترغب الصين في إبداء الملاحظات التالية.

أولا، ينبغي لكل القوى السياسية في تيمور - ليشتي أن تستند إلى المصالح العامة المتمثلة في تحقيق الاستقرار والأمن الوطنيين، وترك الخلافات والنزاعات السابقة جانبا، والسعي إلى تفاهم ومصالحة مشتركين، وحل مشكلاتها

ضمن إطار دستوري وديمقراطي، وتجديد آمال الشعب وثقته بمستقبل بلده.

وثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدات المتعددة الوجوه إلى تيمور - ليشتي في هذا الوقت العصيب بغية مساعدة حكومتها وشعبها على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في تاريخ مبكر. وفي الوقت ذاته، من الضروري إدراك حساسية الحالة في البلد وضعفها، والعمل تماما ضمن حدود ما هو ملائم، والمحافظة على التوازن الدقيق وتفادي التدخل في مشكلات تيمور - ليشتي الداخلية ونزاعاتها العرقية، أو ما هو أسوأ من ذلك، فرض الآراء والمطالب عليها.

وثالثا، ينبغي أن تدرس الأمم المتحدة بعناية أسباب ظهور الصراع مرة أخرى في تيمور - ليشتي، وأن تتخذ تدابير تستهدف حل المشكلات التي أسفرت عنها الحالة ووضع خطط واستعدادات ملائمة لوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، مع أخذ آراء حكومة تيمور - ليشتي بعين الاعتبار تماما. ونتطلع قدما إلى الحصول على ملاحظات الأمين العام وتوصياته في ذلك الصدد.

وأخيرا، ولأن الحالة في تيمور - ليشتي غير مستقرة بعد تماما، ولكي يكون للأمانة العامة وقت كاف للتخطيط والاستعداد بعناية للخطوة القادمة، توافق الصين على تمديد فني آخر لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

هناك قول صيني مأثور مفاده إن وقوع مصيبة قد يكون نعمة مقنّعة. ولئن عانت تيمور - ليشتي من نكسة مؤقتة، فإننا نعتقد أنه إذا استخلصت حكومتها وشعبها والمجتمع الدولي والأمم المتحدة جميعا العبر من تلك النكسة، ودرست الأسباب الجذرية للمشكلة بموضوعية وتصدت لها وأصبحت أكثر حصافة نتيجة لذلك، فعندها لن تكون تيمور - ليشتي قد تعرضت للسقوط هباء، ولن يضيع الاستثمار الهائل الذي قدمه المجتمع الدولي وستسطر الأمم المتحدة فصلا جديدا في قصة نجاح تيمور - ليشتي.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): نشكر المبعوث الخاص إيان مارتن على تقريره الممتاز عن الحالة في تيمور الشرقية، وممثل تيمور الشرقية الدائم على تقديمه للعرض المفصل من وزير الخارجية راموس - هورتا. ونشكر أيضا ممثلي البرتغال وماليزيا والنمسا ونيوزيلندا على تقاريرهم، ونشيد بقواتهم الموجودة على الأرض لجهودها الرامية إلى ترسيخ السلم والاستقرار في تيمور الشرقية. ويسرنا استمرار تحسين التنسيق بين القوات الدولية في ديلي، والانخفاض الكبير في مستوى العنف في ديلي الناجم عن جهودها المشتركة. وأخيرا، يستحق السيد سوكيهيرو هاسيغوا، الممثل الخاص للأمين العام، الشكر على العمل الذي يواصل الاضطلاع به مع زملائه في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وكذلك إيان مارتن المبعوث الخاص للأمين العام، على جهوده البناءة التي بذلها في الأسابيع القليلة الماضية.

ونحن نسلم بأنه حتى عندما يقمع العنف و تبسط الحكومة المركزية سيطرتها الكاملة على الوضع، ستبقى هناك تحديات هائلة في تيمور الشرقية.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب ألا ندع ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تنتهي في ٢٠ حزيران/يونيه. ولكن نظرا لأن المكتب لم يشكل للتعامل مع القلاقل الحالية، نرى أنه ينبغي تمديد ولايته لفترة ٣٠ يوما فقط، حتى ٢٠ يوليه/تموز، لإعطاء مجلس الأمن الوقت المناسب لإعداد هيكل بعثة الأمم المتحدة للمتابعة.

ولأن حل المشكلة الراهنة سيتطلب معلومات سليمة وموثوقا بها فيما يتعلق بأسباب المشكلة، وبسبب الحاجة الملحة إلى التحقيق في الوفيات التي حدثت في ديلي في ٢٨

و ٢٩ نيسان/أبريل ومن ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، نوافق على طلب حكومة تيمور - ليشتي بأن تُجري الأمم المتحدة تحقيقا مستقلا في تلك المسائل، ونعتقد أن القرار تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يجب أن يتضمن أحكاما تنص على أن التحقيق ينبغي أن يبدأ فورا. وفي حين أن تفاصيل بعثة المتابعة هذه ستكون خاضعة للمناقشة في الأسابيع المقبلة، هناك أمر واحد واضح فعلا، وهو أن تفكك قوة الشرطة الوطنية التيمورية خلال الأزمة نشأ بشكل مباشر من تسييسها والافتقار إلى نهج مركزي وخطة للتدريب. وستحتاج الشرطة إلى إعادة تدريبها من البداية، مع تولي بلد واحد للمسؤولية حتى يكون التدريب هو نفسه خلال كل الرتب والوحدات. وعلاوة على ذلك، قد يكون استعمال سلطة الفصل السابع ضروريا للمجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة القوية اللازمة لتيمور - ليشتي للتغلب على الأزمة الراهنة.

إن توصيات بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالانتخابات توضح كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على أفضل نحو. ولضمان استمرار التطور الديمقراطي في تيمور - ليشتي بصورة سلسلة، نرى أن ينبغي لشعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية أن تنظم وتدير، بالتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي، الانتخابات الوطنية المقبلة. وسنواصل أيضا دعمنا القوي للمساءلة الحقيقية على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩.

إننا نشجب سرقة بعض محتويات ملفات وحدة الجرائم الجسيمة خلال الاضطرابات الحالية وندعو حكومة تيمور - ليشتي إلى المساعدة على تأمين تلك الأدلة البالغة الأهمية. ونحث أيضا بشدة على أن ترسل فورا نسخ من ملفات الوحدة إلى الأمم المتحدة، على نحو ما وجه إليه القرار الذي حدد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٣)). ونتطلع إلى المزيد من التقدم من جانب البعثة الثنائية لتقصي الحقائق والصداقة ونأمل أن تتبّع عملية ذات مصداقية وشفافية، تحدد أسماء مرتكبي الجرائم وتحمي سرية الشهود وتشرك المجتمع الدولي.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في هذه السنة، كان ينبغي لتيمور - ليشتي، الدولة التي استثمرت فيها الأمم المتحدة استثمارا خاصا، أن تحتفل بالسنة الرابعة لاستقلالها في سلام ووئام.

إن المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٩٩، على نحو متوال، من خلال بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛ و القوة الدولية في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية؛ ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥ - تلك المساعدة مكّنت الجمهورية الفتية من المضي قدما بصورة ثابتة نحو إنشاء دولة قائمة على أساس سيادة القانون ووضع الأساس اللازم للتنمية المستدامة.

والواقع أنه بفضل الأمم المتحدة، أصبح لدى تيمور - ليشتي الآن دستور وخطة وطنية للتنمية، وشرعت في عملية لبناء القدرات المؤسسية. ولكن من سوء الطالع، أنه على تلك الخلفية المبشرة، وقعت حوادث مزعزعة للاستقرار في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وتركزت في ديلي، ولا تزال عواقبها مستمرة. ويدين وفدي تلك الأعمال العنيفة - التي ارتكبت بعد سنة واحدة من مغادرة قوات الأمم المتحدة وفي فترة الإعداد للانتخابات - التي تعرض البلد للخطر كما تعرض أرواح أبناء تيمور للخطر، وتهدد بتحطيم آمال المجتمع الدولي بأسره. ولذلك نحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعدته في الجهود الرامية إلى إعادة الحالة في تيمور - ليشتي إلى طبيعتها.

لقد اتخذ مجلس الأمن تدابير للتعامل مع الأخطار التي تهدد الديمقراطية الناشئة بإصداره في ٢٥ أيار/مايو، بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/24) أيَّد على وجه الخصوص طلب المساعدة الذي تقدمت به الحكومة التيمورية. ويرحب الكونغو بالاستجابة الفورية من أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا - الدول التي طُلبت منها المساعدة - والتي حال إرسالها للقوات دول تدهور الحالة وحدوث كارثة إنسانية كبيرة الحجم.

وبصورة حكيمة، أرسل الأمين العام على الفور مبعوثه الخاص، السيد إيان مارتن، الذي سيتضح أن إحاطته الإعلامية إلى المجلس ستساعدنا كثيرا في صنع قرارنا.

وفي ضوء التطورات الأخيرة التي حدثت في البلد، يمكن للمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/2006/251 أن تدرج بصورة مفيدة في جدول الأعمال مرة أخرى، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء لجنة للتحري و، على نحو أكثر عموما، بمشاركة الأمم المتحدة في الإصلاح المتوخى للقطاع الأمني وفي توفير الدعم للمؤسسات وللجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ختاما، إن وفدي يدعم كل الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار والسلام في تيمور ليشتي. وندعو الأطراف التيمورية إلى ضمان الهدوء والطمأنينة. وننوه بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة التي بذلتها فعلا السلطات التيمورية والزعماء الدينيون وقوات الأمن وجميع الذين يستطيعون، في البلد وفي المنطقة، ضمان الالتزام بالمواعيد النهائية للانتخابات وفي النهاية تعزيز انتصار الشرعية وحكم القانون.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم بإيجاز، لأن العديد من زملائي قد قالوا ما كنت أريد قوله. وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للنمسا باسم الإتحاد الأوروبي.

إن ما يجري في تيمور - ليشتي يؤثر علينا هنا في المجلس بطريقة خاصة. ولذلك تابعنا أحداث الأسابيع الأخيرة بقدر كبير من الخوف، والتعاطف أيضا. وأود أن أطلب من الممثل الدائم لتيمور - ليشتي نقل تلك الرسالة إلى رئيس وزرائه، خوسيه راموس - هورتا، ردا على الرسالة التي نقلها إلينا اليوم.

ما هي الدروس المباشرة التي استفدناها من أحداث الأسابيع الأخيرة، وماذا يمكننا أن نفعل؟ وأود أن استخلص ثلاثة دروس أساسية.

أولا، يجب على الأمم المتحدة ألا تنسحب قريبا أو قبل الوقت المناسب من الحالة التي من الواضح أنها تضطلع فيها بدور رئيسي. ذلك أمر واضح.

ثانيا - إذا ما ذهبنا قليلا إلى أبعد من ذلك - عندما تنسحب الأمم المتحدة من حالة مثل هذه، تترتب على ذلك عواقب من حيث التوازن بين الأطراف الفاعلة المحلية، فضلا عن الآثار على الاهتمام الذي أبداه المانحون الدوليون. وهكذا، فإن الانسحاب الناجم عن سوء تخطيط هو حقا انسحاب يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأرض، وقد يحبط ذلك المانحين. وأعتقد أننا جميعا في المجلس نتطلع إلى التوصل إلى استراتيجية للخروج؛ وينبغي أن يشتمل عملنا في ذلك الصدد على تحليل الأثر المترتب على انسحابنا.

والدرس الثالث الذي أعتقد أنه ينبغي أن نضعه في اعتبارنا هو درس يمكن أن يفعل الكثير من أجل تحقيق الابتعاد عن ممارساتنا المعتادة. ونلاحظ أنه، في حالة تيمور - ليشتي، لدينا التحليل المتعمق للمشاكل السياسية في البلد. وهنا، أود أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته

الإعلامية؛ إنني لم أتمكن من الحضور هنا للاستماع إليها، ولكنني قرأت النص بعناية فائقة. وتبين هذه الإحاطة الإعلامية مدى تقليلنا من شأن الانقسامات السياسية في مجتمع تيمور - ليشتي. ولقد ظهرت تلك الانقسامات بوضوح في حالة بعينها تتعلق بالشرطة والقوات المسلحة. وهذا أمر يغذي أفكارنا. وقد ذكر أريسطو أن الإنسان حيوان سياسي، وينبغي ألا نفكر في أنه بإمكاننا حل المشاكل السياسية عن طريق زيادة المساعدات الإنسانية والإنمائية وتوفير الأمن من خارج البلد. يجب علينا أن نتصدى للمشاكل السياسية.

ماذا يجب علينا أن نفعل إذا؟ من الواضح الآن أن الأمم المتحدة ستنخرط من جديد في تيمور - ليشتي، ونحن مصممون جميعا على القيام بذلك. وفي ما يتعلق بالطرائق المستخدمة، يفهم الجميع أنه يجب أن نأخذ بعض الوقت للتفكير من أجل صياغة تلك الطرائق. وسيكون الوقت المخصص للتفكير بالفعل فترة للعمل المكثف: ونتوقع، على وجه الخصوص، أن تواصل الأمانة العامة إجراء التقييم الذي بدأه إيان مارتن، وقبل كل شيء فإننا سنتتبع اتصالاتها مع جميع السلطات المعنية. وينبغي أن تقترح الأمانة العامة على المجلس واحدا أو أكثر من الخيارات التي تم اختبارها بعناية إزاء شركائنا التيموريين.

يتصل تعليقي التالي بالرسالة التي يجب أن نبعث بها في هذه المرحلة من الأزمة. لقد كان هناك قدر كبير من الكلام عن نجاح الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي؛ وكان لدي دائما شك في ذلك، لأن الفترة الزمنية كانت قصيرة إلى حد ما، ولهذا كان من السابق لأوانه التكلم عن النجاح. فلنتذكر تعليق زوو إنلاي عن الأثر الذي خلفته الثورة الفرنسية: ''إن الوقت ما زال مبكرا للتكلم عن ذلك''. ويصدق هذا كثيرا على بلد لم يتعد أربع سنوات من عمره. وهكذا فإنه من المبكر جدا أن نتكلم عن النجاح. ولكن اسمحوا لي أن أضيف أن الوقت ما زال بعيدا، بعيدا جدا للتكلم عن الفشل.

إن الرسالة التي يجب أن نبعث بها إلى العالم أجمع هي أنه لم يكن من غير المعتاد أن تواجه تيمور - ليشتي المستقلة حديثا صعوبات؛ إن ذلك من طبيعة الأمور. فمن المهم لتيمور - ليشتي أن تبدي التصميم على اتخاذ التدابير الضرورية للعودة إلى درب التقدم وبناء الدولة. ومن المهم أيضا، كما قال الأمين العام وإيان مارتن، أن يتم تعبئة المجتمع الدولي، كما ظهر في العمل الفوري الذي قامت به البلدان الأربعة التي قدمت قوات، وأن يستمر تعبئة الأمم المتحدة وأن تواصل وقوفها إلى جانب تيمور - ليشتي. ويجب أن تظل المنظمة بكاملها مصممة على القيام بدورها لمساعدة تيمور - ليشتي.

السيد ماتولي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب عن تقديري لكم لعقدكم هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور - ليشتي التي جاءت في الوقت المناسب حيث ينظر المجلس حاليا في أفضل الخيارات المتاحة لمعالجة الحالة في ذلك البلد، والمشاكل الكامنة وراءها. لقد أصغينا باهتمام كبير إلى المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، ونشكره على تقييمه وعلى الملاحظات التي أبداها. كما يرحب وفدي أيضا بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور - ليشتي، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، والتي تهدف إلى مساعدة البلد على الخروج من أزمته السياسية والإنسانية الحالية.

سيقوم الممثل الدائم للنمسا بعد قليل بالإدلاء ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد سلوفاكيا تماما ذلك البيان. ولهذا سأقتصر على الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية.

لقد سعت الأمم المتحدة لإنشاء دولة أمة في تيمور – ليشتي منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الأصلية في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ في أعقاب تصويت البلد على الاستقلال.

وبعد سنوات عديدة من المعاناة، كانت علامات التقدم قد بدأت تظهر على البلد وتم تصويرها بوصفها قصة نجاح لأنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والآن، خلال الأسابيع الأخيرة، قوّضت المظالم العرقية والإقليمية والانقسامات السياسية معظم تلك الجهود. وعادت القوات الأجنبية إلى تيمور – ليشتي في الشهر الماضي، حيث أن أسوأ أشكال العنف التي وقعت منذ الاستقلال الرسمي للبلد منذ أربع سنوات هددت بدفع أحدث دولة في آسيا إلى حالة من الفوضى، نتج عنها حدوث الكثير من الوفيات وتشريد الآلاف من الأشخاص داخليا.

وتشعر حكومتي بالقلق العميق إزاء الحالة المتردية في تيمور – ليشتي وما ينتج عنها من إصابات. وندعو جميع الأطراف في تيمور – ليشتي إلى العمل لصالح شعب تيمور – ليشتي، ولصالح المنطقة والمجتمع الدولي. ونطلب إلى الحكومة أن تبذل الجهود المكثفة للتغلب على المشاكل السياسية والمؤسسية، ولتصحيح العيوب الكامنة ولضمان حماية المدنيين، بالتعاون مع الأمم المتحدة والقوات الدولية.

يقوم حفظة السلام بإعادة النظام تدريجيا إلى العاصمة، ديلي، بالاتساق مع الترتيبات القائمة بالفعل بين حكومة تيمور – ليشتي وحكومات أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، التي تم وزع قواها وقوات الشرطة التابعة لها للمساعدة على استعادة الأمن هناك. وعندما تنتهي الأزمة الآنية، فإن القيادة التيمورية لا يزال أمامها المشاكل الكامنة وراء هذه الحالة. إن التحديات الباقية تحديات هائلة، ولكن حكومة تيمور – ليشتي وشعبها يجب ألا ينحرفا أبدا عن الجهود التي يبذلانها من أجل المضي قدما باتجاه تحقيق الديمقراطية الكاملة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

إن التوليفة التي تتسم بها تيمور – ليشتي من أشكال الحكم الضعيف واستمرار الفقر المدقع والديمقراطية الهشة تعني أن البلد سيكافح من أجل أن يعمل بالاعتماد على نفسه لسنوات مقبلة. وبحلول الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٧، فإن البلد يقترب من مفترق طرق آخر حاسم في تاريخه. وستحظى الانتخابات بأهمية قصوى بالنسبة إلى استقرار تيمور – ليشتي وتنميتها الديمقراطية في المستقبل، ويجب أن يُضطلع بها عن طريق اتخاذ إجراءات عادلة.

من أجل هذا نحن على اقتناع بأن الحاجة مستمرة إلى الانشغال القوي للأمم المتحدة في تكريس السلام والديمقراطية في تيمور – ليشتي قبل أن يتمكن البلد من العمل باستقلالية. إن وفدي مستعد للمشاركة بصورة بناءة في المداولات التي ستدور في مجلس الأمن بصدد شروط وتصميم بعثة الأمم المتحدة مستقبلا في تيمور – ليشتي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية بصدد التطورات الأخيرة في تيمور – ليشتي. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لتيمور – ليشتي على بيانه.

تؤيد اليونان تماما البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل. واسمحوا لي بإبداء بعض الملاحظات بالإضافة إلى ذلك.

تستنكر الحكومة اليونانية أحداث العنف المؤسفة، وتعرب عن تعازيها الخالصة لحكومة ولشعب تيمور – ليشتي

لضياع عدد كبير من الأرواح وللتخريب الهائل في الممتلكات. ونأسف لأن مثل تلك الفترة الوجيزة كانت كافية لقلب النجاحات والمكاسب التي تحققت في الأعوام الأربعة الماضية. هذا التدليل الواضح على هذه الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية في تيمور الشرقية مدعاة قلق بالغ، وهو يستحق الاهتمام الكامل من مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، تعلمنا درسا بأنه على الرغم من وجوب أن ندخر المال، إلا أنه ينبغي أن يتحقق انسحاب قوات الأمم المتحدة بصورة أكثر حذرا.

ونحن نثني على سرعة إرسال وانتشار قوات الدفاع والشرطة التي أوفدها البرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا استجابة لطلب رئيس تيمور - ليشتي وحكومتها. زد على هذا أننا مسرورون للغاية لأن نرى كل الجهود التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وخاصة في ما يتعلق بالتخفيف من الأزمة الإنسانية. وفي الوقت ذاته، نأسف لأن تفويض مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يقارب الانتهاء في مثل هذه الظروف العصيبة.

ومما لا شك فيه أن تيمور - ليشتي تحتاج إلى بعثة للأمم جديدة ومعززة، لكي تتمكن مؤسسات الدفاع والأمن والعدالة من استعادة قدرتها الوظيفية ولكي يمكن تأمين الحياة اليومية الآمنة والسلمية للشعب التيموري. وكذلك من الأهمية بمكان أن كل الذين ارتكبوا الجرائم والإساءات التي حدثت أخيرا يجب أن يمثلوا أمام العدالة.

لقد أولت اليونان اهتماما خاصا لتقييم الموقف الذي تكلم عنه السيد مارتن اليوم. كما أننا نولي آراء حكومة تيمور - ليشتي الاهتمام الإيجابي وخاصة في إطار الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام القادم.

وفي ظل الظروف الراهنة، تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الأمن في تأمين بقاء المؤسسات الديمقراطية لتيمور - ليشتي على قيد الحياة. وتتطلع اليونان إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للتوصل إلى توافق في الرأي على صياغة مشروع قرار بأكثر الصور ملاءمة بشأن بعثة الأمم المتحدة التي ستخلف مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. كما نتطلع إلى التوصيات المحددة التي سيقدمها الأمين العام.

وفي الختام، نأمل أن يكون في الاستطاعة تحقيق المصالحة السياسية ونزع سلاح كل الجماعات غير الشرعية في المستقبل القريب، ممهدة الطريق أمام استئناف الجهود لإعادة بناء هذه الأمة الصغيرة وإعادة مشروعات التنمية التي تمس الحاجة إليها إلى مسارها السابق.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بعد وقت قصير. كما أود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين أثنوا على إيان مارتن لتقييمه للموقف في تيمور - ليشتي، ولجهوده هناك في الأسابيع الأخيرة، وأيضا وبطريق المصادفة، على عمله الهائل الذي قام به في نيبال قبل توجهه إلى تيمور الشرقية. وآمل أن يعود إلى نيبال بسرعة. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على عمله المستمر في تيمور - ليشتي.

لقد استمعنا هذا الصباح للبلدان الأربعة التي استجابت بسرعة لطلب المعونة الصادر من حكومة تيمور الشرقية. إن الاستقرار الذي تحقق بفعل ذلك الترتيب يدلل بقوة على دعم الحالة الراهنة. لقد طلبت حكومة تيمور الشرقية تلك المساعدة وقدم مجلس الأمن الغطاء لها في بيان رئاسي. ونود لهذا أن يستمر. ونتطلع إلى البلدان الأربعة كي

ينسقوا مع حكومة تيمور الشرقية والممثل الخاص للأمين العام لكي يكون لهم أقصى أثر على الأرض في تيمور - ليشتي.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة تحتاج إلى عمل الكثير على أساس مستدام في تيمور - ليشتي. وسيكون من المهم أن تعمل كل الأطراف معا لتحقيق أفضل نتيجة لذلك البلد الوليد، كما وصفه الأمين العام، وهو طفل المجتمع الدولي، من أجل مواجهة تحديات الاستعداد لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٧.

وعلينا، بصراحة، أن نكون مستعدين للاضطلاع بكل ما يتطلبه الموقف لنتقدم صوب الحالة المنطقية. هذه الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار والتقدم السياسي والتنمية الاقتصادية وحيث يتحقق الأمن. وسيكون هناك تحد يتمثل في إبقاء العملية في مسارها، آخذين في الاعتبار أن الانتخابات ليست في حد ذاتها هي الغاية. إن ما نحتاج إليه هو أن تؤدي الانتخابات بنا إلى حالة سياسية مستدامة. وذلك يعني أن هناك الكثير الذي يجب عمله الآن وخلال فترة إجراء الانتخابات، في مجالات الحكم وسيادة القانون وبناء القدرة المؤسسية. وهذا لا يحدث بين عشية وضحاها. وعقب هذه الإحاطة الإعلامية، يجب على مجلس الأمن أن يتدبر كيف يرد. وعلينا أن نقرر بعناية وبسرعة ماذا نود أن نعمله.

إن المملكة المتحدة تؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ٣٠ يوما. وهذا سيتيح الوقت للمزيد من النقاش. غير أنني أخشى أن أي مزيد من الإبطاء في تأسيس بعثة تعقب البعثة الحالية سيعرضنا لخطر ضياع الزخم الحالي ويهدد سمعة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وبذا يهدد قدرتنا الجماعية على العمل بفعالية في البلد.

ويبدو لنا أن بعثة شرطية وسياسية للأمم المتحدة ستكون الحل. إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته أن تستمر رسائل الهدوء والدعم. ونرحب جدا بالمبادأة الإذاعية للأمين العام. ونحن في حاجة إلى المزيد من هذا. كما أننا في حاجة إلى بعثة عاجلة لتقييم ما هو مطلوب بالضبط. فإن أمكنها أن تنتج لنا قائمة بما تدعو الحاجة إليه، فقد يتمكن كل بلد على انفراد أن يتقدم بالمزيد من العروض للمساعدة الثنائية التي يمكن للأمم المتحدة حينذاك أن تنسقها. وأظن أن المثال الذي ضربته اليابان هو ما يجب علينا جميعا أن نحذو حذوه.

ونحن نتطلع إلى التوصيات التي سيتقدم بها الأمين العام. ويبدو لنا أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تنشغل بطريقة أو بأخرى بعملية التحقيق في الأسباب التي أدت إلى المشاكل في الشهور الأخيرة بالضبط.

وبصورة أعم، إن ما تدلل تيمور - ليشتي عليه هو صعوبة بناء السلام كموضوع. ومحاولة تنمية الاستقرار في حالات ما بعد الصراع هي في حد ذاتها صعبة. ولكنها تذكرنا جميعا بمسؤولية الأمم المتحدة في مختلف المجالات بشأن القيام بالمزيد من أجل بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، والسماح بالوقت الكافي لانخراط الأمم المتحدة ولضمان معالجتنا للعناصر الرئيسية الكافية بغية استدامة السلام فعلا. هذا هو ما ينتظر من مهمة بناء السلام. إلا أن هذا نموذج لنا جميعا يدلل على أسباب ضرورة تحسين ما نضطلع به.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي ببيان الآن بصفتي ممثلة للدانمرك.

تؤيد الدانمرك كليا البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولن أزيد إلا بضع نقاط.

تـود الـدانمرك امتـداح الـدول الأربـع الـتي استجابت بسرعة لنداء تيمـور - ليـشتي بالمساعدة في إعادة الأمـن إلى البلـد. ونحـن ممتنـون لجهودهـا الـتي أسـهمت فعـلا في تهدئـة الحالة. غير أن الحالة الأمنية لا تزال متوترة، وستدعو الحاجة إلى المزيـد مـن معونـة الأمـم المتحـدة للمـساعدة علـى إعـادة تنظيم وبناء قطاع الأمن لتيمور - ليشتي.

ونرحب بالجهود التي اضطلعت بها حكومة تيمور - ليشتي لإيضاح المسؤوليات في إطار الحكومة ولمد يدها إلى الجنود المسرحين لكي تجد حلا للأزمة. إن المصالحة السياسية أساسية في حـل الـصراع، ونحـن نؤيـد انخـراط الأمـم المتحـدة المتواصل في هذا الجهد. وتؤيد الدانمرك بالكامل طلب إجراء تحقيـق مـستقل في الأحـداث الأخـيرة وتـدعو إلى تقـديم المسؤولين عن حوادث القتل إلى العدالة.

ونشكر ممثل تيمور - ليشتي والمبعوث الخاص للأمين العام على الملاحظات الـتي قـدماها اليوم بـشأن تواجـد الأمـم المتحـدة في تيمـور - ليـشتي في المـستقبل. ونتطلـع إلى تلقـي الاقتراحـات المفـصلة مـن تيمـور - ليـشتي ومـن الأمـين العـام عنـدما تـصبح متاحـة. وفي انتظـار ذلـك، فـإن الـدانمرك تؤيـد تمديـدا قـصيرا نـسبيا للولايـة الحاليـة لمكتـب الأمـم المتحـدة في تيمور - ليشتي.

ومـن العناصـر الأخـرى الـتي ينبغـي أن تتـضمنها بعثـة الأمم المتحدة في المستقبل عنصر تـدريب الـشرطة، والمساعدة في تنظيم الانتخابات المقبلة، ودعـم عمليـة العدالـة والمصالحة. وبشأن المسألة الأخيرة، فـإن الـدانمرك تـدرك أن الأمـين العـام سـيقدم قريبـا تقريـرا منفـصلا. ومـن المهـم كـذلك تلبيـة الاحتياجات الناشئة عن الصراع على وجه الـسرعة، وكـذلك التـصدي للمـشاكل الاجتماعيـة والاقتـصادية الـتي شـكلت عاملا مساعدا في نشوب الصراع.

إن الأحداث الأخيرة تـشكل دلالـة واضـحة علـى أن المجتمـع الـدولي بحاجـة إلى مواصـلة تقـديم الـدعم القـوي لتيمـور - ليـشتي. وبتـآزر الـدعم الـدولي مـع جهـود حكومـة وشعب تيمور - ليـشتي، فـإن هـذا البلـد، كمـا نأمـل، سـوف يعود إلى مساره الصحيح نحو مستقبل أكثر سلما ورفاها.

أستأنف عملي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الدانمركية تحت قيادتكم، سيدتي، على عقد هـذه الجلـسة العلنيـة في الوقـت المناسـب للنظـر في الحالـة في تيمـور - ليـشتي، الـتي أصـبحت مؤسـفة بـشكل متزايـد منـذ انعقاد الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن حول هذا البند.

وأود أن أتقـدم بالـشكر إلى الـسفير خوسـي لـويس غوتيريس، ممثل تيمور - ليشتي، الذي أكـد بيانـه أمـام المجلس علـى الـشعور بالحاجـة الملحـة الـتي ينبغـي أن تـسترشد بهـا إجراءات الأمم المتحدة المقبلة في ذلـك البلـد. ومـن خلالكـم، الـسيدة الرئيـسة، أود أن أعـرب لـه ولـشعب تيمـور - ليـشتي عـن تعـازي البرازيـل الحـارة علـى الخـسائر في الأرواح خـلال الأحداث الأخيرة.

كما أود أن أعبر عن تقديري للإحاطة الإعلامية الـتي قـدمها المبعـوث الخـاص الـسيد إيـان مـارتن، عـن بعثتـه إلى تيمور - ليشتي ولعرضه الهام لآخر تطورات الحالة.

منذ انعقاد جلسة مجلس الأمـن العلنيـة الأخـيرة بـشأن تيمـور - ليـشتي، في أيـار/مـايو الماضـي، فـإن التـدهور الخطـير للوضع قد أكـد التقـديرات الأكثـر تـشاؤما حيـال البلـد. وقـد ثبـت علـى أرض الواقـع أن المؤسـسات مـا زالـت هـشة، وأن الخلافات السياسية العنيفة قد ظهرت من جديد.

إن البرازيل تضم صوتها إلى أصوات المتكلمين السابقين في الترحيب بالاستجابة العاجلة للبرتغال، ونيوزيلندا، وأستراليا، وماليزيا لطلب المساعدة المقدم من حكومة تيمور - ليشتي. وفي ضوء ذلك، أود القول إننا ما زلنا نشعر بالجزع إزاء التقارير عن أعمال السلب والنهب المتكررة وغيرها من أعمال العنف. وفي هذه المرحلة، يبدو واضحا أن على أبناء تيمور - ليشتي أن يسعوا إلى توطيد الأسس التي تقوم عليها المؤسسات السياسية والقانونية بحيث تسمح للمجموعات المختلفة من التعبير عن رأيها والدفاع عن مطالبها بدون اللجوء إلى العنف. وإذا فعلوا ذلك، فسيكون منسجما مع جهودهم الشجاعة والحثيثة من أجل نيل استقلالهم وبناء بلد أفضل لأنفسهم.

وفي أيار/مايو الماضي، اختتمت بياني بالتأكيد على أن الحلول الجزئية ليست إيجابية ولا قابلة للبقاء، وأضفت

”ونحن نرى أن مجلس الأمن عليه في هذا الوقت أن يبعث رسالة دعم قوية ولا لبس فيها إلى تيمور - ليشتي“ (S/PV.5432، الصفحة ٣٩).

وهذا أمر تتزايد صحته باطراد. ويجب أن تتصرف الأمم المتحدة وأعضاؤها بطريقة تطمئن تيمور - ليشتي إزاء التزامها بمساعدة ذلك البلد بكل الوسائل اللازمة من أجل التغلب على الوضع القائم.

إن وجودا أقوى للأمم المتحدة ينبغي التخطيط له وتنفيذه بعناية من أجل المساعدة على استعادة الاستقرار والسماح للقوى السياسية في البلد بحل خلافاتها بطريقة سلمية. وينبغي للمجلس أن يستمر في العمل الوثيق مع الحكومة وأن يناقش مع البلدان الأربعة السبل والوسائل لتعزيز التعاون في الميدان. وينبغي لجميع الإسهامات الأمنية أن توضع في الوقت المناسب تحت مظلة الأمم المتحدة، مع توفير الآلية الملائمة للقيادة والتحكم والمساءلة.

وبصفتنا عضوا في الفريق الأساسي، وبلدا شقيقا من البلدان الناطقة بالبرتغالية، نتطلع إلى الاستماع إلى مقترحات ملموسة حول أفضل شكل لتواجد الأمم المتحدة. وفي المرحلة الحالية، فإن بعثة كاملة لحفظ السلام، تضم مكونا كبيرا للشرطة وقدرة كبيرة لبناء الدولة، تبدو أنها هي الاستجابة المطلوبة، تلبية للطلب المقدم من رؤساء الدولة ومجلس الوزراء والبرلمان في تيمور - ليشتي، في رسالتهم المؤرخة ١١ حزيران/يونيه.

وفي هذا الوقت، ينبغي أن تكون أولوية المجلس استعادة الأمن. وفي عام ٢٠٠٧، ينبغي للانتخابات أن تكون موعدا مرجعيا لاتخاذ إجراءات إيجابية محليا ودوليا. وهناك حاجة كذلك إلى مشاركة سباقة من جانب الأمم المتحدة في التصدي للعوامل التي أدت إلى الأزمة الراهنة. وإلى جانب الأمن، هناك مجالات أخرى هامة مثل المساعدة في إرساء سيادة القانون، والإغاثة الإنسانية، والتعاون في عملية التنمية، والمسائل المتصلة بحقوق الإنسان، والنهوض ببناء المؤسسات من خلال المساعدات ذات الطابع المؤسسي، وبناء القدرات في سياق العملية التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٧. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بإنشاء الآليات التي من شأنها تسهيل مقاضاة مرتكبي الأعمال غير القانونية التي أدت إلى إزهاق أرواح الأبرياء خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه.

إن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي قد أدى الدور المناط به في البلد. وإن قرارا فنيا بالتمديد سيكون مجرد فترة إعداد لمرحلة جديدة من الجهود الدولية. وينبغي ألا يؤجل المجلس لفترة أطول مما ينبغي قرارا بشأن إعادة تقييم وجود الأمم المتحدة في البلد.

وأود التأكيد مجددا على التزام البرازيل بتيمور - ليشتي. وسوف نثابر في جهودنا، سواء الثنائية

أو المتعددة الأطراف، لمساعدة شعب وحكومة تيمور - ليشتي على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، كما شدد على ذلك بالأمس الرئيس لولا دا سيلفا في رسالته الموجهة إلى الرئيس شانانا غوسماو. وفي هذه المرحلة، أود أن أشدد على أن هذا المجلس، وهذه المنظمة ودولها الأعضاء، لا ينبغي أن يبعث رسالة تأييد قوية لتيمور - ليشتي فحسب، بل أيضا أن يتخذ التدابير اللازمة لتحويل ذلك إلى حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

بعد مجرد شهر واحد على عقد آخر جلسة علنية بشأن تيمور - ليشتي، نجتمع مرة أخرى اليوم عقب الأحداث الأخيرة التي وقعت خلال الأسابيع الماضية. وقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السفير خوزي لويس غوتيريس والسيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام، وأود التقدم بالشكر إليهما على التقييم الصريح للحالة.

إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق بشأن الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي. فلا شك أن تصاعد الأحداث خلال الشهرين الماضيين قد أدى إلى وضع أمني مضطرب يهدد المكاسب التي حققتها تيمور - ليشتي منذ نيلها الاستقلال. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أية أعمال عنف إضافية وإلى الإسهام في استعادة النظام العام. كما يدعو الاتحاد الأوروبي كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى المشاركة في الحوار للعثور على حل للأزمة الراهنة والمشاكل التي نجمت عنها.

ونحيي حكومة تيمور - ليشتي على قرارها بطلب المساعدة من أجل احتواء الموقف. ويشيد الاتحاد بالبلدان التي طلب إليها تقديم المساعدة - البرتغال، وأستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا - على استجابتها السريعة لهذا النداء، والتزامها بالمساعدة على استعادة القانون والنظام وتأييدها لتيمور - ليشتي في هذه المرحلة الصعبة.

لقد أظهرت الأحداث في الشهرين الماضيين لسوء الطالع أزمة سياسية خطيرة وأوجه قصور في النهج المتبع في إصلاح القطاع الأمني في تيمور - ليشتي، مما أدى إلى الاضطرابات التي وقعت مؤخرا. والآن بعد المواجهة بين الأجزاء المختلفة من القطاع الأمني وسلب المعدات، بما في ذلك الأسلحة، سوف يلزم القيام بقدر أكبر كثيرا من العمل. وأهم من ذلك أنه سيلزم معالجة القضايا والشكاوى التي أدت إلى الموقف الرهن على نحو شامل حتى يمكن تحقيق المصالحة السياسية، وهي شرط مسبق لمواصلة عملية بناء الدولة ولإجراء انتخابات عام ٢٠٠٧. و يجب ألا ننسى في الوقت ذاته أن ثمة قطاعات في إدارة تيمور - ليشتي تمكنت بنجاح من تولي مهمة توفير خدمات الدولة بنجاح قبل الصدامات الأخيرة، وقد تعرض أداؤها الوظيفي للتوقف. ويجب تمكين هذه الأجزاء الناجحة في الإدارة مرة أخرى من أداء مهامها الحيوية.

وفي وقت يجري فيه استعراض ولاية عملية مكتب الأمم المتحدة الحالية بدقة والتفكير في تجديدها، من الضروري أن يُنظر في دور الأمم المتحدة في المستقبل في تيمور - ليشتي. وواضح للاتحاد الأوروبي أنه سيتعين بقاء وجود دولي أمني في هذا البلد لفترة من الوقت لتوفير الأمن والاستقرار. وسوف يلزم أن يكون دور الأمم المتحدة قويا حتى يعزز وييسر عملية المصالحة السياسية ورأب الانقسامات التي ظهرت ويفرض القانون والنظام ويضاعف الجهود الدولية في بناء قدرات إدارة تيمور - ليشتي.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة يشكل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧ تحديا هائلا. وسيكون الدعم الدولي للعملية الانتخابية أثر حاسم في نجاحها، بل وفي توطيد دعائم الديمقراطية في البلاد أيضا. وفيما يتعلق بشكل بعثة الأمم المتحدة في المستقبل، ينبغي أن تكون رغبات الحكومة وتقييم المبعوث الخاص للأمين العام من بين المبادئ التوجيهية في هذا الصدد وأن تؤخذ جديا بعين الاعتبار. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تمكين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من إنهاء العمل الذي يضطلعان بأدائه.

وما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ عام ١٩٩٩ شركاء لتيمور – ليشتي في التنمية يمكن الاعتماد عليهم. وتزداد في الظروف الراهنة عن أي وقت مضى أهمية استمرار الدعم من المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في هذا البلد. وفي هذا الصدد، تم يوم الجمعة الماضي توقيع اتفاق بين المفوضية الأوروبية والحكومة، خصص بموجبه مبلغ ١٨ مليون يورو لمشروعات التنمية الاقتصادية والديمقراطية في المستقبل القريب، كما تم تخصيص ٦٣ مليون يورو أخرى في شكل مساعدات مالية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، وبذلك نواصل احترام التزامنا بمساعدة تيمور – ليشتي في هذا المجال. كذلك يشترك الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعادة توجيه البرامج الإنسانية الجارية وإعداد قرار بالتمويل العاجل لتلبية الاحتياجات الطارئة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في منطقة ديلي وما حولها. والمفوضية فضلا عن ذلك على استعداد للنظر في تدابير استقرار أخرى من خلال آلية الرد السريع لديها.

تمر تيمور – ليشتي بمرحلة عصيبة. وقد أدت الأمم المتحدة دورا فعالا في مساعدة أبنائها على الفوز باستقلالهم والبدء في بناء دولتهم. ويجب أن نبذل قصارى وسعنا لضمان هذا الاستثمار، وتعزيز الديمقراطية الهشة في تيمور – ليشتي. ويجب أن تستجيب الأمم المتحدة لندائهم طلبا للعون والمساعدة في وقت الأزمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الفلبين، وأعطيه الكلمة.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفدي بالشكر يا سيدتي للرئاسة الدانمركية على عقد هذه الجلسة العامة عن تيمور – ليشتي. وتأتي هذه الجلسة في وقتها المناسب تماما وهي هامة للغاية، خاصة وأن مساعدات المجتمع الدولي لتيمور – ليشتي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف تزداد أهميتها عن أي وقت مضى نظرا للأحداث المؤسفة خلال الشهرين الماضيين. ونشكر كذلك المبعوث الخاص إيان مارتن والسفير هوزيه لويس غوتيريس على تقريريهما المتسمين بالصراحة.

وننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التطورات الأخيرة في تيمور – ليشتي. ونؤيد الجهود الجاري بذلها من جانب حكومة هذا البلد لإنهاء العنف وإعادة السلام والاستقرار إلى ربوعه. ونرحب بوجه خاص بالخطة الموضوعة لإجراء حوار شامل للجميع وإنشاء لجنة تحقيق خاصة لتحديد المسؤولية عن هذا العنف. وفي نفس الوقت، نثني على استراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا لاستجابتها السريعة لنداءات المساعدة ولمدها يد العون في استعادة النظام والقانون في تيمور – ليشتي.

تمر تيمور – ليشتي مرة أخرى بمنعطف حرج من تاريخها الناشئ. وبعد ما بذله المجتمع الدولي من جهد كبير في بناء هذه الدولة، يبدو أن العنف الذي ساد في الشهر الماضي قد أضر بالتقدم المحرز حتى الآن. ولدينا رغم ذلك ثقة في أن ذلك مجرد "مطب" وقتي على الطريق، لأنه لا يوجد سبيل ميسور للتقدم في تيمور – ليشتي. فبناء الدول

على أي حال يتطلب الوقت والصبر والجهد المستمر والالتزام الكامل حتى تمضي العملية في طريقها دون انتكاس.

ولا غنى عن الدعم الدولي لإبقاء تيمور – ليشتي على طريق التنمية. ويرى وفدي في هذا الصدد أن المحرك الأساسي الذي سيعيد تيمور – ليشتي إلى المسار السليم يتمثل في وجود المستمر ومتصل ومهيأ بشكل مناسب للأمم المتحدة في ذلك البلد. فلا ينبغي أن تتخلى الأمم المتحدة عن دورها في بناء تيمور – ليشتي. ذلك أنها تعد إحدى قصص النجاح في الأمم المتحدة، ويجب التخلي عن أي تفكير ينتج عنه مغادرة الأمم المتحدة لها.

أما الشيء اللازم الآن فهو التخطيط الاستراتيجي من أجل إعادة تيمور – ليشتي إلى المسار السليم وعدم السماح للإنجازات التي تحققت بالضياع. ونأمل أن يكون تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة وأحداث العنف الأخيرة في ديلي قد أتاحا لصانع القرار الوقت اللازم والمنظور الملائم للتخطيط بشكل مناسب لمستقبل تيمور – ليشتي.

واستمرار وجود الأمم المتحدة من شأنه تعزيز القدرات المؤسسية لحكومة تيمور – ليشتي، ولا سيما في مجال توفير الخدمات الأساسية والعدل والتنمية الاقتصادية. كذلك يلزم عنصر للمساعدة الانتخابية لمساعدة تيمور – ليشتي في تنظيم انتخاباتها في العام القادم.

أما من حيث القلق الشديد بشأن القانون والنظام، كما شهدنا في الشهرين الماضيين، فلا غنى عن وجود عنصر شرطة فعال، على النحو الذي تطلبه حكومة تيمور – ليشتي. ولا ينبغي أن يؤدي فقط مهام الشرطة الإجرائية، بل يلزم أيضا أن يضع الخطط وأن يبني قدرات قوة الشرطة في تيمور – ليشتي حتى تتمكن من العمل بشكل مستقل كهيئة إنفاذ قانون ذات كفاءة مهنية.

ويحيط وفدي علما بطلب حكومة تيمور – ليشتي نشر وحدات للشرطة من الفلبين تحت مظلة الأمم المتحدة. وننتهز هذه الفرصة لنشكر حكومة تيمور – ليشتي على الثقة التي دفعتها لطلب وحدات شرطة من الفلبين، وهو أمر نرى أنه يمكن أن يساهم كذلك في عمليات حفظ السلام في هذا البلد.

وقبل أحداث الشهرين الماضيين كانت تجربة تيمور – ليشتي من أفضل النماذج لنجاح المشروع الدولي المنسق من خلال الجهود المتضافرة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء والتعاون بينها. فلننظر إلى تيمور – ليشتي بمنظار التفاؤل والواقعية ونعمل من أجل ضمان أن يظل ذلك صحيحا. وينبغي أن يكون في أحداث الأشهر الماضية عِبر قيمة عن افتقار جهود حفظ السلام للاستدامة واليقين في سياق الأمم المتحدة، ولا ينبغي أن تصرفنا عن المضي في واجبنا في هذا السبيل رغم كل المعوقات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل فيجي، وأعطيه الكلمة.

السيد كاو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): اسمح لي يا سيدي بتهنئتكم على رئاسة وفد بلدكم لمجلس الأمن، وشكركم على إتاحة الفرصة للتكلم بشأن هذه المسألة الهامة التي تتعلق بعضو في تحالف البلدان الجزرية الصغيرة النامية ومراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ وأصغر عضو في أسرة الأمم التي ننتمي إليها، وهو تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص إيان مارتن على إحاطته الإعلامية، وأن أثني على البلدان الأربعة، أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، على إحاطاتها وعلى الجهود التي تبذلها على أرض الواقع.

والأحداث الأخيرة في تيمور – ليشتي ترسم صورة لأمة وليدة تكافح للوقوف في وجه التحديات الظاهرة

والخفية التي ينطوي عليها بناء الدولة. والتحديات الخفية هي ما يعرقل مسيرة الأمة عندما تطل برأسها. وكما يحدث في معظم البلدان النامية، فإن إفساد عمليات الحكومة التي خططت لها بعناية أو تبديد أمل المواطنين في المستقبل أمر لا يحتاج إلى اضطرابات ضخمة أو الكثير من التدمير العابث.

فبعد سنوات خمس من حصول تيمور - ليشتي على الاستقلال، لم تمض الأحداث بالشكل السلس الذي كان يتوقعه الكثيرون. والجهود الرامية إلى تهيئة أذهان المواطنين وإعادة توجيه الطاقات إلى بناء الأمة تستغرق الوقت والموارد، وتخضع للكثير من الاعتبارات الداخلية والخارجية. ومن بين تلك الاعتبارات، تبرز مسألة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. والصعوبات التي نشأت أثناء تسريح القوات الأمنية في تيمور - ليشتي وإعادة إدماجها هي التي سببت الأزمة الحالية. فعندما تتشابك تلك الصعوبات مع الشعور بالتهميش، تكون النتيجة مزيج قابل للاشتعال. وكل المطلوب أن يأتي أحدهم ليؤجج النيران.

إن بناء القدرات والتنمية وإنشاء نظم وهياكل مؤسسية جديدة تفضي إلى حكم سديد وديمقراطية مستقرة هي أمور أساسية لضمان السلام والأمن والاستقرار طويل الأمد، وتحقيق التنمية المستدامة، في نهاية المطاف. والجهود المبذولة لتخفض الإنفاق والحد من النفقات غير الضرورية كثيراً ما قوبل بالمعارضة في كل الدول الخارجة من الصراع تقريباً.

وكل بلد من البلدان يحتاج إلى السلام والاستقرار، بما في ذلك الحكومات المستقرة والمنتخبة ديمقراطياً، وتيمور - ليشتي ليست استثناء. ولا بد لنا أن نشيد بالأمم المتحدة لدورها في انطلاق تيمور - ليشتي في مسيرتها، وينبغي للمنظمة إيلاء الاهتمام لتنمية الرفاه السياسي والاقتصادي لذلك البلد. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بترادف الجهود من جانب الشعب والحكومة. وفي هذا الصدد، تؤيد فيجي استمرار وجود الأمم المتحدة لقيادة تيمور - ليشتي في مسيرتها. وسيكون هذا الوجود أيضاً مؤشراً لالتزام المنظمة بالبناء على استثمارها في تيمور - ليشتي لأكثر من ستة أعوام.

ومن خلال توفير المساعدات عن طريق بعثة الأمم المتحدة الجديدة المقترحة، كما طلب زعماء تيمور - ليشتي، يمكن للمنظمة أن تتيح للحكومة تحقيق تقدم في ترسيخ السلام والاستقرار والديمقراطية. وفي حالة تقديم المساعدة في موعد لاحق من لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً، لا بد من مراعاة سيادة الدولة والحكومة في تيمور - ليشتي. ويجب أن تقدم المساعدة بالتشاور مع مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في الميدان ضماناً لحسن التنسيق وتمشياً مع رغبات الشعب، الأمر الذي يمكن للحكومة مواصلته بعد مغادرة الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

وفيجي شاركت في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وحكومة فيجي مستعدة للمشاركة في دور بناء السلام في تيمور - ليشتي إن طلب منها ذلك. ونتطلع إلى مجلس الأمن ليمهد الطريق نحو وجود ممتد للأمم المتحدة، ونأمل في وصول مساعدة لجنة بناء السلام لتقديم ما يلزم من المشورة والدعم بما يضمن تحقيق سلام واستقرار دائمين في تيمور - ليشتي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أتيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها وفدي مجلس الأمن تحت رئاسة الدانمرك، أود أن أهنئ الرئيسة لوي على توليها هذا المنصب الهام. ونثق أنه تحت رئاستكم القديرة، سيخرج المجلس بنتائج مفيدة للغاية هذا الشهر.

ووفـدي يعـرب عـن تقـديره للأمـين العـام، الـسيد كوفي عنان، على بيانه ولمبعوثه الخاص، السيد إيان مارتن، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى العمل الذي قان به خلال مهمته الأخيرة في تيمور – ليشتي.

لقـد تابعنـا الوضـع في تيمـور – ليـشتي عـن كثـب. وبوصفنا أقرب الجيران، فإننا نحرص كل الحرص على انتهاء الأزمـة في تيمـور – ليـشتي وعـودة الأمـور إلى نـصاها في القريب العاجل. ولذلك، يثلج الصدر أن نعرف أن الوضع الأمني في البلد يتحسن وأن تقدماً يُحرَز فيما يتعلق بمعالجة المشاكل في ذلك المجال. وحكومة بلدي تواصل دعم الزعماء التيموريين في جهودهم لإيجاد حل دائم للأزمة. ونحن على ثقة بأنه تحت قيادهم الحكيمة، تستطيع تيمور – ليشتي أن تواصل مسيرة التنمية الوطنية على أسس سليمة.

وفي هذا الوقت العصيب، تواصل تيمور – ليشتي إقامة علاقات ثنائية ممتازة مع إندونيسيا. والتقارب بين زعماء بلدينا على أشده. وفي هذا الصدد، فإن الرئيس زانانا غوسماو والرئيس سوسيلو بامبانغ يودهيونو سيجتمعان في بالي في ١٧ حزيران/يونيه لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والشواغل المشتركة لبلدينا.

وفي ضوء هذه الخلفية، نحترم القرار الذي اتخذته قيادة تيمور – ليشتي لاستخدام كل السبل التي تراها ملائمة للمساعدة في حل المشكلة القائمة في البلد. وإندونيسيا، من جانبها، تبذل قصارى جهدها لمساعدة تيمور – ليشتي، بما في ذلك إغلاق حدودنا البرية المشتركة لمنع وقوع أي أحداث قد تزيد من تعقيد الوضع. وإضافة إلى ذلك، أرسلنا المعونة من أجل التخفيف من الأثر الإنساني لهذه الأزمة على الشعب التيموري. وحكومة بلدي ستبقى مستعدة لتقديم أي مساعدة عند الحاجة.

وبالنظر إلى هذا التطور الراهن، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لمساعدة حكومة تيمور – ليشتي في معالجة مشاكلها الملحة، كيما يتسنى لعملية الديمقراطية أن تعود إلى مسارها الطبيعي. وإذا كان مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي يحتاج إلى تقييم أولويات برنامجه من أجل الحفاظ على إنجازات الأمم المتحدة في البلد، لا بد له بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل دعم الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وهذا سيساعد على إعادة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى طبيعتها. بالمثل، وفي إطار مساعدة تيمور – ليشتي في التغلب على التحديات التي تواجهها الآن، لا بد أن يبقى المجتمع الدولي مستجيباً لاحتياجاهًا من المساعدة والدعم.

وإندونيسيا، الجارة التي تتشاطر مع تيمور – ليشتي نظرهًا الاستشرافية استناداً إلى مبادئ التعايش السلمي والمصالحة والعلاقات المفيدة للطرفين، ستواصل من جانبها دعم تيمور – ليشتي ضماناً لاستمرار السلام والاستقرار والديمقراطية في ذلك البلد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المبعوث الخاص إيان مارتن على إحاطته الإعلامية عن الحالة في تيمور – ليشتي. وأشارك المتكلمين الآخرين الإشادة بالقوات والشرطة من استراليا وماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال على المساعدة التي تقدمها لتيمور – ليشتي خلال هذه الفترة العصيبة.

قبل خمسة أسابيع، تداولنا بشأن أهمية الحفاظ على حضور الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وأكد وفدي آنذاك أنه ينبغي ألا نكون بخلاء. وعوضاً عن ذلك، ثمة

حاجة إلى أن نبقى مشاركين في العمل في مجال بناء المؤسسات في تيمور - ليشتي. وأعتقد أن عدداً كبيراً من الوفود تشاطرني هذا الانطباع.

ومن المؤسف أن التطورات الأخيرة بدا أنها تؤكد الحاجة إلى هذا النهج. فتيمور - ليشتي قد انزلقت مرة أخرى إلى حالة عدم الاستقرار بعد أيام قليلة من الاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة للاستقلال. لقد بدأ تفكك المؤسستين الرئيسيتين، القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، أمام أعيننا. لقد رأينا صوراً مروعة للنهب والعداوة. وهذه الأحداث تذكرة حية للسهولة التي يمكن بها تقويض السلام والأمن في بلد جديد.

إن نشر قوات للشرطة والجيش من أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال قد أعاد الأمور إلى طبيعتها بقدر ما. ولذلك، تستحق تلك البلدان الإشادة. ولكن استمر نزوح السكان بأعداد كبيرة، و لم تتحقق الاستعادة الكاملة للقانون والنظام. ولا بد أن يتحقق ذلك. ويجب أن يعتقل أفراد العصابات المسلحة وأن يترع سلاحهم كخطوة أساسية في إعادة السلام والأمن كيما يتمكن المواطنون من العودة إلى بيوتهم وأعمالهم بسلام.

وثمة حاجة ماسة لحل الخلافات فيما بين الفصائل المتناحرة، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات. ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في إجراء استعراض شامل للأسباب الكامنة وراء الانهيار السريع للقانون والنظام، لمنع حدوث هذه المشكلة من جديد، خاصة عندما تعقد تيمور - ليشتي الانتخابات في العام القادم. وأطلب إلى قادة وشعب تيمور - ليشتي التعجيل بعملية المصالحة الوطنية، والعمل مع المجتمع الدولي لعلاج المشاكل الداخلية.

ولقد التمس قادة تيمور - ليشتي المساعدة، ولا سيما في شكل وجود أطول للأمم المتحدة. وآمل أن ينظر مجلس الأمن بجدية في ذلك عندما يبت في ولاية بعثة جديدة. ومن الأهمية بمكان أن يوجه المجلس رسالة قوية فيما يتصل بدعم شعب تيمور - ليشتي وذلك بإنشاء بعثة مناسبة للأمم المتحدة بعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ويجب أن يكون لدى البعثة الخلف ولاية قوية لحفظ السلام. فحفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة يتيح أفضل أمل لتجميع موارد الدول الأعضاء من أجل علاج الحالة في تيمور - ليشتي على الأجل الطويل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية كوريا.

السيد شوي يونغ - جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): تيمور - ليشتي من أبرز نجاحات الأمم المتحدة في ميدان بناء الدولة. إلا أن التطورات السياسية الأخيرة ونشوب العنف من جديد يذكرانا بأن ديمقراطية البلد ما زالت هشة وأن استمرار وجود الأمم المتحدة أمر عظيم الأهمية لصيانة السلام والاستقرار.

ومنذ نيل الاستقلال في عام ٢٠٠٢، تحركت تيمور - ليشتي على سبيل السلام والديمقراطية والتنمية، وأحرزت تقدما مطردا في مجالات الحكم، وبناء المؤسسات، وإرساء حكم القانون. وقد تحقق ذلك بفضل أعمال حكومة تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي. إلا أنه ينبغي لنا أن نسلم بأن الرحلة قد بدأت توا. وما فتئت الحالة غير مستقرة، وما زال يتعين عمل الكثير لكفالة الأمن والاستقرار لتيمور - ليشتي في المستقبل.

ونرى أن تيمور - ليشتي يمكنها، بل وينبغي لها، أن تعتمد على نفسها. وينبغي أن يتمثل هدف المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي في مساعدة الشعب على أن يسيطر سيطرة كاملة على شؤون بلده. إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي، قبل أن يتسنى تحقيق ذلك، توفير قدر أكبر من المساعدة.

وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى تيمور - ليشتي في مواجهة التحديات العديدة التي تنتظرها. وينبغي أن تتركز المساعدة التي نقدمها على مساعدة شعب تيمور - ليشتي في إقامة مؤسسات مستدامة، ووضع سياسات تدعم ديمقراطيتها الجديدة، واستقرارها السياسي، ونموها الاقتصادي.

ولقد شهدنا بقلق كبير في الأسابيع الأخيرة تفجر العنف نتيجة للتوتر السياسي في تيمور - ليشتي. وبصفة خاصة، تشعر حكومتي ببالغ القلق لأن ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ شخص - أو ١٠ في المائة من مجموع سكان البلد - قد شردوا من ديارهم ونزحوا إلى مخيمات للإيواء. وفي ذلك الصدد، تود حكومتي أن توجه انتباه الدول الأعضاء إلى النداء العاجل لتقديم المساعدة الإنسانية لتيمور - ليشتي من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توجد لها مقار في البلد.

ويشجعنا أن قادة تيمور - ليشتي ما برحوا يبذلون جهودا قوية للبقاء متحدين في الأزمة الحالية، ولاتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد. وقد كشفت تلك الأزمة بجلاء عن القضايا الأساسية التي تواجهها تيمور - ليشتي، والخطوات التي ينبغي أن يتخذها القادة لتحقيق الوحدة الوطنية.

ويتمثل أكبر تحد في استعادة الاستقرار والنظام. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة اشتراكها في تيمور - ليشتي، للمساعدة في التغلب على ذلك التحدي. ويتمثل تحد ضخم آخر في المستقبل في التحضير لأول انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلد وإجراء هذه الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٧. وسيكون الدعم الدولي لعملية الانتخابات حاسم الأهمية، وسيساعد على تعزيز المنجزات الملحوظة التي تحققت بالفعل في مجالي التعمير وبناء الدولة. ولهذا نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد بالإيجاب على احتياجات تيمور - ليشتي من المساعدة والدعم في مواجهة تلك التحديات.

وأود في ذلك الصدد، أن أكرر تأكيد التزام حكومتي القاطع بمواصلة دعمها القوي لتيمور - ليشتي. ولقد شارك حوالي ٧٠٠ فرد من القوات الكورية لمدة أربع سنوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك، وقدمنا المساعدة الإنسانية والانتخابية فضلا عن التعاون الاقتصادي والتقني، لمساعدة الشعب التيموري في بناء دولته. ويشكل التعاون مع السلطات التيمورية لتعزيز إنتاج الأغذية بتطوير نوع جديد من الذرة - الهجين التيموري رقم ١ - مصدر ارتياح هام. وحكومتي على استعداد لمشاركة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لشعب تيمور - ليشتي.

إن واحدا من أهم نجاحات الأمم المتحدة يمر الآن بأزمة، ويجب على المجتمع الدولي أن يهب لتقديم المساعدة. لقد اضطلع المجتمع الدولي باستثمار كبير في تقدم تيمور - ليشتي كدولة، ونشجع داعميها الدوليين الكثيرين على مواصلة تقديم المساعدة، لكفالة استمرار التيموريين في رحلتهم إلى مستقبل مستقر ومستدام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.